الدستور
aldostoor
غير مخصص للبيع
جريدة برلمانية يومية
تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
الخميس
05 شعبان 1437
12 مايو 2016
العدد 845

السيسي يشيد بدور الأمير تجاه مصر

أشاد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بمواقف سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد تجاه مصر وشعبها.
وقال المتحدث باسم الرئاسة المصرية السفير علاء يوسف في بيان أمس إن السيسي طلب خلال لقائه وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع نقل تحياته إلى سمو أمير البلاد.

تفاصيل (ص02)

وافق على تجنيس البدون في المداولة الأولى وإدراج قانون البلدية في الجلسة المقبلة

المجلس يقر دعم الأندية الرياضية بالإجماع

المعيوف: دعم عربي وإفريقي وآسيوي لرفع الإيقاف عن الكويت

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترئسا الجلسة أمس

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس بالاجماع على مشروع قانون في شأن دعم الاندية الرياضية بمداولتيه الأولى والثانية وأحاله على الحكومة بعد زيادة الدعم من 500 ألف إلى ما لا يزيد عن 750 ألف دينار.

وقال وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود في مداخلة خلال الجلسة إن هذا القانون يهدف إلى ترشيد المال العام وتنظيم عملية دعم الاندية وفق نشاطاتها موضحا أن الاندية الشاملة يصبح لها دعم موحد أما الأندية المتخصصة فتحصل على دعم وفق نشاطها.

وأضاف الحمود ان الحكومة تقدمت بمشروع دعم الاندية الرياضية بمبلغ 500 الف دينار سنويا مشيرا الى أنها وافقت على زيادة الدعم بما لا يزيد على 750 الف دينار بالتوافق مع لجنة الشباب والرياضة.

وأكد حرص الحكومة على دعم الشباب والاندية الرياضية إذ إن القانون يحقق العدالة والمساواة لجميع الاندية معربا عن امله برفع الايقاف عن النشاط الرياضي الكويتي دوليا.

ومن جهته قال رئيس الوفد البرلماني الرياضي الشعبي النائب عبدالله المعيوف ان الوفد الشعبي التقى مجموعة من رؤساء الاتحادات الافريقية وتحدث معهم عن ايقاف النشاط الرياضي حيث تفهموا الموقف الكويتي ووعدوا بالتصويت برفع الايقاف.

وتابع: كما التقى الوفد الشعبي رؤساء الاتحادات الآسيوية أيضا مشيرا إلى أنهم وعدوا بالدفاع عن قضية الكويت العادلة بالتصويت على قرار الايقاف في يوم غد 13 مايو الحالي.

واكد المعيوف استمرار الدعم الخليجي والعربي لرفع الايقاف حيث ابدوا التزامهم المطلق برفع الايقاف.

ومن جانب اخر أقر المجلس الاقتراحات بقانون بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية في المداولة الأولى.

كما وافق المجلس على سحب المشروع بقانون في شأن التعديلات المقدمة على قانون بلدية الكويت من جدول الاعمال بناء على طلب لجنة المرافق العامة البرلمانية وذلك لمزيد من الدراسة على أن يدرج على جدول أعمال الجلسة المقبلة.

تفاصيل (ص 03 - 10)

المبارك: الكويت تتطلع إلى اليابان كشريك اقتصادي

وصل سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء والوفد المرافق امس إلى العاصمة اليابانية طوكيو في زيارة رسمية تستغرق عدة أيام المحطة الرابعة والأخيرة في جولته الآسيوية.

وأكد المبارك حرص الكويت واليابان على تنمية العلاقات الثنائية بين البلدين وتعزيز آفاق التعاون ليشمل مختلف المجالات التي تخدم مصالح الشعبين الصديقين.

وأوضح أن الكويت تتطلع إلى اليابان كشريك اقتصادي متميز مشيرا إلى وجود فرص استثمارية واعدة في الكويت خاصة في مجالات البنية التحتية والطاقة التكنولوجية والصناعات النفطية.

العبيدي: لا تقصير حكوميا في تطبيق قانون التأمين الصحي للمتقاعدين

شدد وزير الصحة د.علي العبيدي على أنه أولى إنجاز وتنفيذ قانون التأمين الصحي للمتقاعدين كل الاهتمام والعمل على استكمال كل اجراءاته القانونية.

وأضاف الوزير العبيدي ردا على سؤال بشأن موعد تنفيذ قانون التأمين الصحي للمتقاعدين أنه أنشأ في الوزارة جهازا لمتابعة هذا القانون في جميع مراحله الزمنية والقانونية مستطردا: ولكن الأمر وقف عند ديوان المحاسبة لسبب يعنيهم.

وتابع: ليس هناك تقصير حكومي في تطبيق القانون والحل ان ننتظر رد الديوان على كتابنا الاخير أو ننتظر الميزانية القادمة.

وذكر أن قانون التأمين الصحي للمتقاعدين من القوانين التي يفتخر بإنجازها مع أعضاء مجلس الأمة واللجنة الصحية في شهر يوليو من عام 2014 مبينا أنه وجه كتابا لرئيس مجلس الأمة يفيد فيه بانتهائه من التسلسل الزمني والقانوني لمراحل تنفيذ القانون.

وبسؤاله عن مستشفيات الضمان الصحي أوضح أنها تتبع الهيئة العامة للاستثمار ولاتتبع وزارة الصحة والمطلوب من وزارة الصحة تسهيل الإجراءات لتمكين الهيئة العامة للاستثمار من تنفيذ هذا القانون مشيرا إلى وجود ثلاث أراض مخصصة لبناء ثلاثة مستشفيات للضمان الصحي في ثلاث مناطق مختلفة.

العمير: سنذهب إلى أبعد مدى في الحيازات الزراعية

كشف وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير عن أنه لم يثبت بأن رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية السابق خصص له أي حيازات إنما ورث من والده حيازات زراعية.

وأكد العمير في الجلسة التكميلية أمس التعاون مع المجلس إلى أبعد مدى مضيفا: أي تخصيص تم بالمخالفة القانونية فسوف نتخذ فيه إجراءات تمتد إلى الاحالة على النيابة العامة لصيانة المال العام والحفاظ على الأراضي التي تخصصها الهيئة للقيام بالاغراض التي خصصت من اجلها.

مشاورات السلام اليمنية: تشكيل لجان لحصر المعتقلين

اتفقت اللجان الفرعية لمشاورات السلام اليمنية على تشكيل لجان محلية من الطرفين تشرف عليها الأمم المتحدة والهلال الأحمر اليمني ومنظمة الصليب الأحمر الدولي من أجل حصر جميع المعتقلين والمخفيين قسريا في كشوف شاملة والكشف عن أعدادهم ومصيرهم.

وناقشت اللجنة المختصة بالسجناء والاسرى والمعتقلين والمحتجزين تعسفيا والمخفيين قسريا والموضوعين تحت الاقامة الجبرية خلال جلستها مقترحات بالافراج أو تبادل عدد أو نسبة من الاسرى في غضون فترة زمنية قصيرة كبادرة حسن نية اضافة الى معايير اختيار الاشخاص المطلوب اطلاق سراحهم وآليات التنفيذ المناسبة.

ملف «الدستور»

التشريعات المنجزة في الفصول التشريعية:

- مجلس 1999: 337 تشريعا منها 50 قانونا و213 ميزانية و74 اتفاقية

تفاصيل (ص11-15)

الأمير استقبل ولي العهد ورئيس مجلس الأمة ونائب رئيس الحرس الوطني

سمو الأمير مستقبلا سمو ولي العهد

.. ومستقبلا رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بقصر بيان صباح امس سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح. كما استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم. واستقبل نائب رئيس الحرس الوطني الشيخ مشعل الأحمد. واستقبل رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد كما استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي والوكيل المساعد لشؤون المنظمات الدولية والتجارة الخارجية الشيخ نمر الفهد حيث قدما لسموه تقريرا عن الدورة الأولى لمعرض الكويت التجاري الدولي والذي أقيم خلال الفترة 21 - 27 فبراير 2016.

ولي العهد استقبل الغانم والأحمد والخالد والعلي والجراح

سمو ولي العهد مستقبلا الشيخ مشعل الأحمد

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بقصر بيان صباح امس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم. واستقبل نائب رئيس الحرس الوطني الشيخ مشعل الأحمد كما استقبل رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد واستقبل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح واستقبل سمو ولي العهد وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي والوكيل المساعد لشؤون المنظمات الدولية والتجارة الخارجية الشيخ نمر الفهد حيث قدما لسموه تقريرا عن الدورة الأولى لمعرض الكويت التجاري الدولي والذي أقيم خلال الفترة من 21 - 27 فبراير 2016. واستقبل رئيس مجلس الإدارة المدير العام لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) الشيخ مبارك الدعيج.

السيسي يشيد بمواقف سمو الأمير تجاه مصر وشعبها

الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مستقبلا وزير العدل يعقوب الصانع

أشاد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بمواقف سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد تجاه مصر وشعبها.

وقال المتحدث باسم الرئاسة المصرية السفير علاء يوسف في بيان إن السيسي طلب خلال لقائه وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع نقل تحياته إلى سمو أمير البلاد.

وشدد السيسي على أن علاقات مصر بالكويت تتميز بالخصوصية إضافة إلى ما يربط الشعبين الشقيقين من تاريخ مشترك ومصير واحد.

وأشار المتحدث إلى أن اللقاء تناول الموضوعات التي سيناقشها اجتماع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب بجامعة الدول العربية ومن بينها تفعيل آليات تنفيذ الاتفاقيات العربية الخاصة بمكافحة الإرهاب وتجفيف منابع تمويله

وشدد الرئيس المصري على أهمية التصدي لاستخدام الإرهابيين المواقع الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي للترويج لأفكارهم المتطرفة وجذب العناصر الجديدة اليهم.

من جانبه نقل الوزير الصانع تحيات سمو أمير البلاد إلى الرئيس المصري مشددا على ما تكنه الكويت قيادة وشعبا من مودة وتقدير لمصر باعتبارها الركيزة الأساسية لأمن واستقرار الوطن العربي.

وأكد وقوف الكويت بجانب مصر وحرصها على تعزيز الجهود العربية الرامية لمكافحة الارهاب والتطرف معربا عن خالص تعازيه في شهداء الحادث الإرهابي الذي وقع بحلوان مؤخرا.

سحب قانون البلدية وإعادته إلى لجنة المرافق مع إبقائه على جدول أعمال الجلسة المقبلة

إقرار قانون تجنيس ما لا يزيد عن 4000 في المداولة الأولى

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترئسا جلسة أمس

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس بالاجماع على مشروع قانون في شأن دعم الاندية الرياضية بمداولتيه الأولى والثانية وأحاله على الحكومة بعد تعديل الدعم من 500 ألف إلى 750 ألف دينار.

ومن جهة أخرى وافق المجلس على تكليف اللجنة التعليمية بصفتها لجنة للتحقيق والنظر في المآخذ التي شابت مكافآت الساعات في الفصل الصيفي بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب خلال أسبوعين بعد أن تأجل التصويت عليها في جلسة أمس الأول.

كما وافق المجلس على سحب المشروع بقانون في شأن التعديلات المقدمة على قانون بلدية الكويت من جدول الاعمال بناء على طلب لجنة المرافق العامة البرلمانية وذلك لمزيد من الدراسة وإلى التفاصيل:

افتتح أمين سر المجلس النائب م. عادل الخرافي الجلسة التكميلية العلنية في الساعة التاسعة والنصف بعد أن كان قد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون إذن أو إخطار.

بند الأسئلة

أسئلة النائب د. خليل عبدالله أبل لوزير الصحة لتزويده بالتكلفة السنوية لعلاج المواطن الكويتي.

- د. خليل أبل: وجهت السؤال لوزير الصحة في هذا الوقت لهدف رقابي وأسعى لكشف ممارسة خاطئة أو تشوبها شبهة غير قانونية أو حتى ننبه الوزراء أنه من خلال هذه المعلومات نخطط بشكل أفضل أريد معرفة كلفة المريض للعلاج بالخارج حتى نعرف هل كان من الأجدر بنا بناء مراكز صحية في الكويت أو أن نأتي بالأطباء ذوي الخبرة أو نأتي بأفضل استشاري في تخصصه فهل الكلفة أفضل أم أسوأ؟

ووصلني كتيب كامل يتكلم عن موقع الكويت وديموغرافية المجتمع الكويتي والكتيب من 2010 الى 2011 ونحن الآن في 2016 فماذا أستفيد منه وأعداد المرضى نفس عددهم في 2011 و 2010. نتمنى ألا يكون التعامل مع السؤال البرلماني بهذا الشكل لأنني أوجه المجلس والحكومة للتخطيط من خلال الأرقام نصف مليار دولار تصرف على العلاج في أميركا وأنا أدعي هذا الرقم فمن يقول إن هذا الرقم صحيح أم خطأ؟ كيف يتم التخطيط والأرقام الموجودة لدينا منقوصة وغائبة وقديمة وغير صحيحة وأشكر الاخ الوزير ووعدني بتقديم هذه الارقام متى ما اكتملت والأرقام قبل ان تكون لي فهي لك اطلع الاخ الوزير متلثم متخفي ودش العلاج بالخارج وترى الفوضى الإدارية في الادارة اذهب الى مستشفى مبارك قسم الطوارئ وانظر الى الاطفال والعجائز والكويتيين كيف هم متبهدلون؟

- وزير الصحة د. علي العبيدي: هذا السؤال أرى فيه بعدا استراتيجيا غير الاسئلة الاخرى فهو يعطي مجالا للوزارة للالتفات للتكلفة الصحيحة وجاء السؤال عن التكلفة السنوية لعلاج المواطن الكويتي وتوضيح طريقة احتساب التكلفة واخذنا علاج المواطن الكويتي في الكويت. نتميز في الكويت بأننا وحدة تكاليف صحية لم تكن موجودة منذ الثمانينات ترصد تكلفة المواطن والطبيب والسرير وعندما اصدرنا هذا الكتيب ليس سنويا ولكن كل 3 أو 5 سنوات. وبهذه الكتيبات تفاصيل الإنفاق الحكومي على الصحة وكذلك نصيب الفرد من المصروفات الصحية والتفاصيل كثيرة لتبيان تكلفة الخدمات الصحية والسرير والادوية والمستشفيات وهذا كان المقصود بالاجابة ولم نكن نعلم المقصود بالسؤال أنه عن العلاج بالخارج.

- د. خليل أبل: العلاج محلي وخارجي وعندما اريد معرفة علاج المواطن نريد معرفة كل شيء وأخص كلفة المريض ومعدلها وقد يتطلب الامر الدخول الى شرائح اخرى بعد التأمين الصحي على المتقاعدين فلكي نعرف التكلفة على الدولة لتأمين المتقاعد هل هي صحيحة أم لا وحتى نعرف مسارنا الصحي الصحيح وسأوجه سؤالا مباشرا مرة اخرى.

- جمال العمر: وقت الاسئلة نصف ساعة وليس عندنا نصاب لتمديد وقت الاسئلة وأتمنى من النواب والوزراء الرد بعد انتهاء وقت الاسئلة حفاظا على وقت النواب.

- فيصل الكندري: أتمنى من وزير الصحة ان يقول لنا متى سيتم تطبيق التأمين الصحي على المتقاعدين؟

سؤال النائب د. يوسف الزلزلة لوزير المواصلات والبلدية لتزويده بكل المراسلات بين الجهات الرسمية والخطوط الجوية الكويتية بخصوص إخلاء مبنى الكويتية.

- د. يوسف الزلزلة: كل يوم نبتلي بقضية تخص الخطوط الجوية الكويتية ولا توجد مواقف لحلحلة هذه القضايا هناك مكتب خاص للكويتية في لندن ويقوم هناك شخص وافد ويصر على الكويتية ان تغير مكتبها من العاصمة لندن الى مكتب صغير في هيثرو. وحتى يراجع مكتب الكويتية الآن وبعد ان اقترح على الكويتية تغيير مكتبها واجبرت على تلبية طلب هذا الوافد والمواطن يعاني من الذهاب والاياب الى هذا المكتب وكنت اتمنى من الوزير ان يقوم بواجبه ويسأل الشركة لماذا فعلت ذلك؟ لكن الى الآن ليس هناك وضوح في الاجراءات تجاه ذلك الامر. وهناك قضايا اخرى لم يأت وقتها حتى يكون الوزير على المنصة وفي كل قضية للكويتية لدينا فيها مشكلة لأن اجراءاتها لا تكون حسب النظم والقوانين دائما هناك تجاوزات ومنها الكويتية كانت تريد تغيير نظم المعلومات بها فأجرت بعض التغييرات المخالفة وهناك لجنة قدمت تقريرها للوزير وقالت نعم هناك مخالفات وضربت باللوائح عرض الحائط والوزير لم يتحرك يعني الحكومة تقول له هناك مخالفات بـ13 مليون دينار والى اليوم لم تؤخذ اجراءات بحقها وكلها امور سوف تتجمع حتى الوزير يحلها واذا لم يحلها فسيحين الوقت لمحاسبته.

سؤال النائب فيصل الكندري لوزير النفط لتزويده بنسخة من القرار الصادر رقم 2003/24 الصادر من مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية.

- فيصل الكندري: بناتنا في المخافر بتهمة التزوير في المخفر

د. علي العبيدي

التتمة ص04

أبل: نريد معرفة تكلفة المواطن المريض في العلاج بالخارج

العبيدي: نصدر كتيبات لتبيان تفاصيل الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية

الزلزلة: نقوم بتجميع مخالفات الخطوط الجوية الكويتية حتى يحين وقت محاسبة الوزير

تلويح باستجواب وزير النفط إذا لم ينه خدمات وافد في البترول

تتمة المنشور ص03

من 8 صباحا الى 9 مساء بسبب وافد مصري تم انهاء خدماته بسبب مخالفاته وافد موبوء ما يفحص ودائما يسقط اسمه من القائمة وغيروا اسمه من وزارة نفط الى مؤسسة البترول هذه القيادات فاشلة والاضراب كان خير دليل ويعطون معلومات حق القيادة السياسية غير صحيحة. 13 الف شخص اضربوا بسبب تعنت الرئيس التنفيذي والوزير متعاون والرئيس التنفيذي متعنت واحكام صادرة باسم صاحب السمو لم ينفذها ويجب ان يكون هناك موقف من المجلس. هذا المستشار الوافد درجته مقبول وتم انهاء خدماته من الوزير السابق ومشتكي على بناتنا والشكوى مزورة وسألت ولم أجد عليهن شيئا. وما ينقل للقيادة السياسية كذب ونحتاج تعاونكم يا اخوان اذا ما تحرك الوزير مع هذا الوافد أنا سأصعده المنصة.

سؤال النائب ماجد موسى لوزير النفط عما اذا قد حصل رئيس مجلس الادارة والمدير العام السابق لهيئة الزراعة أو أحد اقاربه على حيازات زراعية أو حظائر ماشية.

- ماجد موسى: جميع ملفات الهيئة العامة للزراعة تم اخفاؤها لكن لم يتوقعوا ان نأتي بها من جهة اخرى وحفاظا على اسماء العوائل سأسلمها للوزير يدا بيد. 8 مزارع لرئيس الهيئة وأقاربه من الدرجة الاولى وردوا علينا بأنها إرث من والدهم لكن المساحات 700 الف وفوق المليون متر هذا مو إرث وأتمنى أن يتخذ فيها اجراء.

- د. علي العمير: الاخ ماجد سأل إن كان المدير العام السابق حصل على حيازات زراعية أم لا والاجابة جاءت بأنه لم يثبت لدى الهيئة انه لم يتم التخصيص له ولكنه كان إرثا من والده وبالنسبة لأقاربه فأكيد ليس لدينا معلومات تمتد لأقارب المدير العام من الدرجة الثالثة فليس لدينا معلومة. وسنتعاون معه الى أبعد مدى وأي تخصيص تم دون الاجراءات القانونية فسنتخذ اجراءات تمتد الى النيابة العامة صيانة للمال العام وللحفاظ على اراضي الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية.

الوزير د. علي العمير والنائب أحمد لاري

- ماجد موسى: اذا كان رئيس الهيئة السابق ورث من أبيه نعم لكن هل يحق لأبنائه أن يرثوا من جدهم؟ وسأسلم الأوراق للوزير ويتخذ فيها اجراءات والشرع لا يجيز توريث الحفيد.

- د. علي العمير: ما خصص لأبناء مدير الهيئة السابق على الأخ ماجد ان يزودنا بالأسماء والوقائع أو قد يكون قام بشراء الحيازة فمجرد وجود قسيمة زراعية باسم احد ابنائه فسنبحثه مع النائب لكن الهيئة لا تمتلك اسماء اقارب المدير العام من الدرجة الثانية والثالثة وما دون في اسماء المدير من اراض زراعية نرى ان كانت نقلا او تخصيصا.

- ماجد موسى: كنت أتمنى اعطائي عقودا لكن الملفات اخفيت ونعلم ان الوزير اتخذ اجراءات ولكن الملفات قبل ان يضع الوزير يده عليها.

سؤال النائب سلطان اللغيصم لوزير النفط لإفادته عن عدد الحدائق والمرافق العامة في مدينة سعد العبدالله.

- سلطان اللغيصم: تعتبر مدينة سعد العبدالله من المناطق الحيوية في الجهراء وذات كثافة سكانية عالية وتفتقر الى الحدائق العامة وكلنا امل في الوزير العمير وثقتنا فيه كبيرة بحل هذه المشكلة وأستغرب هذا التغيير غير المبرر.

- د. علي العمير: الحدائق العامة تعطي جوا ليس فقط ترويحيا لكن البيئة الجيدة ايضا وعدد الحدائق العامة 13 موقعا تم تحديدها لتكون حدائق في المنطقة والمدينة هي من المدن الحديثة وتم انجاز 3 حدائق وجار العمل على باقي الحدائق وهذا العام تم تصميم 5 حدائق ونحن جادون لتخصيص الميزانيات المناسبة واللازمة لها ونأمل أن نوفق في انجازها.

- جمال العمر: أعتقد ان وقت الاسئلة طاف وعندي نصف ساعة وعليك ان ترفع الجلسة لعدم اكتمال النصاب وألا ترسخ مخالفة للائحة.

سؤال النائب أحمد لاري لوزير الاشغال لتزويده باسم المهندس المشرف على عقد اعمال التشغيل والصيانة لمبنى وزارتي الاشغال والكهرباء والماء.

- أحمد لاري: اجابة الوزارة مخلة وفيها استخفاف بالمجلس قبل ان تكون استخفافا بالعضو يجب ان تصل الاجابة شافية.

- د. علي العمير: الجواب الذي وصل للنائب جدول يبين جزءا من الاجابة ولا يبين كل الاجابة فلا اعلم انها سقطت ام ان هناك عمدا لعدم وصول الاجابة واعده اني سأرسل له الاجابة بأسرع وقت ممكن.

- فيصل الكندري: نتمنى من وزير الصحة ان يحدد لنا وقتا ويبين بوضوح تطبيق التأمين الصحي على المتقاعدين ويروحوا يتعالجون في المستشفيات الخاصة ولماذا الوافدون هم مستحلو الاسرّة في المستشفيات.

- د. علي العبيدي: فيما يخص

التتمة ص05

الكندري: تعنت الرئيس التنفيذي في القطاع النفطي السبب الرئيس للإضراب

موسى: جميع الملفات المخالفة في هيئة الزراعة تم إخفاؤها

العمير: ليس لدينا معلومة عن أقارب المدير العام لهيئة الزراعة من الدرجة الثالثة

اللغيصم: منطقة سعد العبدالله تفتقر إلى الحدائق العامة

الزلزلة: ديوان المحاسبة السبب الرئيسي وراء عرقلة قانون التأمين الصحي للمتقاعدين

النصف: فساد المساعدات يحتاج إلى جهود لمواجهته

أشاد النائب راكان النصف بجهود وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة التخطيط والتنمية هند الصبيح وفريقها في كشف حالات التزوير للحصول على المساعدات الاجتماعية لافتا الى ان حجم التلاعب يؤكد ان حجم الفساد بالملف عال وان الامر يحتاج الى جهود حثيثة لمواجهة هذا الفساد المستشري والذي اظهر وجود هدر في المال العام وتزوير مستندات وتلاعب وصرف مساعدات اجتماعية بما يقارب 8 ملايين دينار.

وقال النصف في تصريح صحافي امس ان اعادة ترتيب المساعدات الاجتماعية من شأنه رفع الظلم عن المستحقين ومحاسبة من حصل على الأموال العامة بطرق غير قانونية مستغلا ضعف الرقابة الحكومية وتواطؤ بعض الموظفين لافتا الى أن احالة حالات التزوير الى القضاء خطوة في الاتجاه الصحيح ليكون الفصل تحت محراب العدالة.

واشار النصف الى ان ما يدعو للقلق والاستغراب في هذا الملف ان اجمالي اعداد ملفات المساعدات الاجتماعية يزيد على 50 الف ملف.

وطالب النصف الوزيرة الصبيح بالعمل الجاد لمتابعة الملف لكشف القياديين والموظفين ممن سهلوا وشاركوا في حصول عمليات التزوير محذرا في الوقت نفسه من أي ضغوط قد تمارس لطي الملف والتستر على الفاسدين مؤكدا انه سيتابع كل الاجراءات لحماية المال العام مطالبا بضرورة التحقيق لكشف تفاصيل هذا التلاعب وهذا الاستهتار وهذه الفوضى التي ادت الى ضياع الاموال العامة مؤكدا ان الوزيرة ستكون على المحك وستتحمل مسؤوليتها السياسية ان تراخت في مواجهة هذا الملف الخطير.

راكان النصف

رفض نيابي لتحميل ديوان المحاسبة مسؤولية تأخر القوانين

تتمة المنشور ص04

قانون التأمين الصحي للمتقاعدين فهذا من القوانين التي افتخر بها وفي شهر يوليو 2014 افتخرنا بهذا القانون واعطيت كل الاهتمام بهذا القانون وانشأنا جهازا خاصا وتابعته عن قرب وبعدما تأهلت الشركات ورست على إحدى الشركات الفائزة وذهب الى ديوان المحاسبة ووقف هناك لأمر يعنيهم وكتبت كتابا قلت فيه اني انتهيت من مراحل التفنيذ إلا انه يقف عند الديوان والتقيت بالاخوان في اللجنة والمجلس ومنهم د. يوسف الزلزلة وسهل الاجتماع مع ديوان المحاسبة ووزارة المالية والوزارة وأبلغت امتعاضي من تأخر هذا القانون.

- محمد طنا: بالنسبة لمؤسسة البترول ففي استجواب وزيرة الشؤون تكلمت عن المستشار الوافد ومخالفاته في هيئة المعاقين والوزيرة انهت خدماته وبعد اسبوعين تعين في مؤسسة البترول بـ 2500 وعليه ملاحظات امنية والوزير يعرف وهو من حزب مشهور في مصر.

- د. يوسف الزلزلة: بناء على طلب المجلس كلفت لجنة الاولويات معرفة اسباب تأخير تنفيذ قانون التأمين الصحي للمتقاعدين واجتمعنا مع عدة جهات ووجدنا ان اجراءات وزارتي الصحة والمالية قامتا بها 100% وانتهت وكذلك لجنة المناقصة لكن المشكلة في ديوان المحاسبة فهم يدعون أن هناك قرارا يلزمهم ألا تصرف الميزانية لهذا القانون هذا العام وانما العام المقبل.

جميع مستشاري مجلس الامة قالوا لديوان المحاسبة إن اجراءكم غير صحيح وهو يصر على ان قراره صحيح وقلنا له هناك تخريجة ولكنه يصر واتفقنا على انه خلال اسبوع يحل هذا الموضوع ومنذ 10 ابريل لم يحل الامر فمن تسبب في عرقلة هذا الموضوع هو ديوان المحاسبة ومن يحل هذا الموضوع هو ديوان المحاسبة.

- مبارك الحريص: حضرت جانبا من هذا الاجتماع ولكن المسؤول امامنا هو الوزراء هم المسؤولون امامنا وأحمل المسؤولية للوزراء قبل ديوان المحاسبة.

م. عادل الخرافي مترئسا جزءا من جلسة أمس ويبدو النائب روضان الروضان

- د. علي العبيدي وزير الصحة: لم نختلف على المساءلة السياسية ولكن فيصل الكندري سأل سؤالا عن موعد تطبيق القانون ولكن رديت بما يمليه علي ضميري واستشهدت بالنواب الحاضرين في الاجتماع والمسألة متى القانون يطبق وديوان المحاسبة يتبع المجلس ولا يتبع وزارة الصحة.

الجنسية الكويتية

انتقل المجلس الى مناقشة تقرير لجنة الداخلية والدفاع بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية عام 2016 بما لا يزيد على 4000 شخص.

- جمال العمر: لا يصير ديوان المحاسبة الشماعة التي تعلقون عليها تأخيركم روحوا لمجلس الوزراء واتخذوا قراركم.

- د. علي العبيدي: لا نريد ان يتكلم احد عن تقصير حكومي في تطبيق القانون والحل ننتظر ردهم على كتابنا الاخير او ننتظر الميزانية المقبلة.

- سلطان اللغيصم (مقرر لجنة الداخلية): هذا القانون سيسهم في حل جزء من قضية البدون والجنسية الكويتية طال انتظارها والامل معقود على المجلس والنواب والحكومة.

- محمد طنا: القضية شائكة وهل يريدون توريثها للاجيال القادمة ومن خلق مشكلة البدون الحكومات والمجالس السابقة والقبائل خصوصا الشمال وهناك مرسوم صادر في عام 67 يجيز لقبائل الشمال الدخول دون جوازات واتوسم خيرا بالرجل الشجاع محمد الخالد والجهاز المركزي لم ينفذ اي شيء ووجود الجهاز المركزي من عدمه واحد. والآن مشكلة أبناء المتجنسين وهل يعقل شخص كل اخوانه كويتيون الا هو بدون والتخويف من ازدواجية الجنسية غير مقبول واين المزدوجون الذين يحملون البريطانية والاميركية والبدون بحاجة لقرار شجاع.

- فيصل الكندري: اطلب تأجيل الموضوع لحين وجود وزير الداخلية.

- سلطان اللغيصم «مقرر»: تعمد بالجلسة وهذا واضح وقرار الحكومة وقرار وزير الداخلية مثبت وهم موافقون على القانون.

- عسكر العنزي: وزير الداخلية موافق على القانون في اللجنة ويرجى يكملون النصاب ويحضرون الحين.

- د. علي العمير: حفاظا على ان القانون يمشي ففعلا هناك توافق والوزير موافق وسنصوت من دون اي تعديل.

- د. يوسف الزلزلة: نتكلم عن قضية انسانية بحتة اناس يتصلون بالكويتيين مباشرة والتعامل معهم ينبغي ان يكون انسانيا بحتا ونحن الكويتيين ديننا الاسلام والامر الطبيعي ان نلتزم بكل ما يقره القرآن

التتمة ص06

طنا: حل قضية غير محددي الجنسية تحتاج إلى قرار شجاع

الزلزلة: قضية إنسانية بحتة وكلنا مساءلون عليها

الهاجري: منح الجنسية لمن شارك في الحروب والخدمات الجليلة وإحصاء 65

عاشور: هناك قوة مضادة لمجلس الأمة لا ترغب في حل القضية

الطريجي: المستندات تثبت أن هناك أشخاصا يحملون جنسيات أخرى

الدويسان يسأل عن المتورطين في جرائم إلكترونية

استنكر النائب فيصل الدويسان ما وصفه بعشعشة الفئران ونشر طاعونهم الطائفي على منصات المغردين والمدونين الشرفاء في مواقع التواصل الاجتماعي معتبرا التغريدات المسيئة للأشخاص وخاصة المحملة بالطائفية البغيضة بمثابة طعنة مسمومة في ظهر الوطن.

وطالب الدويسان من وزارة الداخلية وكافة الجهات الرقابية بتفعيل دورها الرقابي للتصدي لمثل هؤلاء مشددا على ضرورة محاسبة كل من تسول له نفسه للعبث بأمن الكويت ووحدتها الوطنية بالإساءة لأي من مكوناتها او رموزها الوطنية مهما كان منصبه مشددا على ان الكراسي زائلة والوطن باق ولو كره الكارهون.

الى ذلك تقدم الدويسان بسؤال برلماني الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد بشأن تفعيل قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات وعدد المتورطين فيها منذ بدء التفعيل من الكويتيين وغير الكويتيين وطالب في سؤاله بتزويده بالتالي: كم عدد القضايا التي تم احالتها الى الجهات المختصة وكم عدد المتهمين من المواطنين والاتهامات التي وجهت اليهم وكم عدد المتهمين من غير المواطنين حسب جنسياتهم والاتهامات التي وجهت اليهم وكم عدد الاحكام التي تم تنفيذها وفقا لهذا القانون؟

فيصل الدويسان

دعوات نيابية بعدم التمييز بين مستحقي الجنسية من جميع الفئات

تتمة المنشور ص05

الكريم.

المجتمع عندما يحتوي الشخص الذي ليس من نفس البلد يعني اننا يجب ان نتعامل مع اي انسان تعاملا انسانيا بحتا ايعقل لان هذا الشخص ليس له اجازة قيادة او شهادة زواج او علاج هذا ظلم بيّن وواضح وكلنا سنحاسب عليه نعم هناك افراد يريدون هذا الظلم على البدون ولكننا جميعا محاسبون ويجب ان يكون تعاملنا انسانيا بحتا لنجعله يعيش حياة كريمة ونشعره انه يعيش بين اخوانه. كثير من البدون اباؤهم لم يقدموا اوراقهم للجنسية وتقاعسوا وكثير منهم كانوا في الكويت قبل كثير من الكويتيين الذي تجنسوا ونشكر الاخوان في لجنة الداخلية والدفاع الذين عملوا على رفع هذا الظلم وكل شخص مكتوب على بطاقته غير محددي الجنسية يجب ان يشعر انه يعيش انسانا على هذه الارض حتى يشعروا انهم بشر يعيشون على ارض الكويت.

- ماضي الهاجري: كل الشكر للاخوان على هذا الجهد هناك الكثير من غير محددي الجنسية وهذا قانون منح الجنسية لمن شارك في الحروب ومن عمل في القطاع النفطي في الاربعينات يستحق ومن قدموا خدمات جليلة وبعض التخصصات النادرة فهو ملف كامل يشمل الكثير.

ومن خلال هذه الجلسة يجب اقرار القانون في مداولتيه لانه حساس من يستحق يمنح الجنسية ومن لا يستحق فعلى الحكومة التعامل معه بما يستحق هذا الانسان من حقوق مثل الصحة والتعليم والزواج.

وكل ما يتعرض له البدون من عراقيل يجب ان يزال وهناك تعسف في التعامل مع هذه الفئة واحث النواب على التصويت عليه في مداولتيه حتى تحل هذه القضية.

- صالح عاشور: من يعتقد ان الحكومة سوف تحل هذه المشكلة فانه يعيش في سراب فالحكومات ليس لديها النية في حل مشكلة البدون وستوافق عليه من باب المسؤولية ولكنه لن يحل المشكلة حل المشكلة ليس من خلال هذا القانون الذي صدر 10 مرات من المجلس قدمت هذا القانون ووضعت شرطا للاربعة آلاف على ان يكونوا من غير محددي الجنسية يعني القانون سيعطي الحق للحكومة تجنيس من تشاء مثل القريبين من الشيوخ والنواب وغيرهم ولكن هناك 32 الفا يستحقون وسوف نجد ان من يستحق الجنسية لم يتم تجنيسه.

سلطان اللغيصم

هذا الاسلوب لن يحل المشكلة لان من تجنسوا ليسوا كلهم بدون فمن تجنس هم خدمات جليلة واصحاب المتنفذين يجب ان يكون هناك ايمان واضح من السلطة بحل المشكلة في عام 1959 كان هناك 550 شخصا يستحقون واليوم 130 الفا وأصدرنا قوانين والى الآن لم تحل وبالتالي هنا القانون بحل مشكلة البعض وليس الكل.

مثلما هناك قوة ورغبة من النواب الذين يشعرون بالقضية الامنية واستقرار البلد ولذلك تحكموا المسؤولية في تقديم القانون يجب ان نفهم ان هناك قوة مضادة اقوى من مجلس الامة وهي لا ترغب في تجنيس البدون ولا ترغب في تعديل اوضاعهم ولا ترغب في تجنيس المستحق عنهم.

لا نقول تجنيس الجميع ولكن على الاقل تجنيس الـ 31 الفا المستحقين في وزارة الداخلية لا يستطيعون لان اصحاب النفوذ الحكومة تهابهم ينبغي ان تعرف الحكومة ان التجنيس هو هدفه لامن الوطن وليس لمصالح البعض.

- محمد البراك: هي قضية تقدم فيها الحلول وقت الحملات الانتخابية فقط منذ 2007 لم نتقدم بأي حل لهذه المشكلة واليوم امامنا ما لا يزيد عن 4000 مفترض تجنيسهم هناك 100 ألف نسمة جزء منهم يعمل والجزء الاخر لا يعمل ورواتب الذين يعملون متدنية والسؤال من اين يصرفون فاذا لم نتكفل بهم وفق الشروط فماذا سيحدث؟!

ومنهم من حملة الشهادات والخدمات الجليلة ومنهم من هو متزوج من كويتية وفي العادة تكون قريبته يعني امتدادا لهم واقارب لهم وللاسف اكثرهمخ طلقوا زوجاتهم للاستفادة من قانون تجنيس الارامل والمطلقات.

محمد البراك

لابد ان نعرف الأولوية للتجنيس لمن؟ واذا اقر فعلا فهل فعلا سوف يكون هناك مستفيدون من القانون؟ ويجب ان نقر القانون في هذه الجلسة.

- أحمد لاري: من حيث المبدأ مع هذا القانون حتى نساهم بجزء بسيط من المسؤولية تجاه هذه الفئة المظلومة في المجتمع واسأل الحكومة سؤالا عن الشريحة التي بلغت 130 الف وافد وبعضه من الجيل الرابع ويجب ان نعطي هذا الموضوع اولوية لأن هناك نقطة غير مضيئة تسجل علينا خاصة ان الحلول ممكنة فهل هي اولى بالتعيينات ام من الخارج؟!

فهي قضية انسانية حقوقية واين خارطة الطريق الآن والمجالس السابقة تشارك المسؤولية في عدم حل المشكلة صرنا 25 % من تركيبة هذا البلد فما المشكلة لو نضيف عليهم الـ 100 ألف التركيبة السكانية اختربت وخلاص.

وكنا قدمنا طلبا على اساس الحد الادنى والاخوان في اللجنة رأوا وضع الحد الاقصى وهناك أولويات للتجنيس لابد ان نعرفها.

- سعدون حماد: بما ان هناك توافقا حكوميا نيابيا اقترح الدخول في التصويت مباشرة.

قدمت اقتراحا بما لا يقل عن 4000 وتقرير اللجنة خرج بما لا يزيد فمن الممكن ان يعيش 1 او 2 او ثلاثة وهذا رأي اللجنة وبعض الاخوان لديهم خلط بين تجنيس احصاء 65 وتجنيس الارامل والمطلقات وهناك تضارب في الارقام والشروط وهناك فرق بين 32 الفا و100 الف ويجب التمييز بين 65 والاعمال الجليلة حتى صارت هناك اخطاء في سحب الجنسيات على بند الخدمات الجليلة والقرار صدر بالخطأ وفق احصاء 65 وتم سحب الجنسية بناء على ذلك وعليه قدمت اقتراح لا يجوز منح الجنسية الا بقانون.

نحن مع تجنيس المستحق فتجنيس ابناء الارامل والمطلقات هذا «بروحه» لا يحتاج قانونا وارجو ان تدخل في التصويت.

- د. محمد الحويلة: قضية البدون من القضايا المهمة التي لم تتحقق المعالجة السليمة لهذا الملف السابق الذي تمت مناقشته في المجالس السابقة ولم تتم معالجته جذريا وتحديد من يستحق شرف الجنسية الكويتية.

هذا الملف له جوانب انسانية ودولية وينبغي التصدي له ومعالجته معالجة جذرية واذا كان هناك تعاون او اتفاق بين الحكومة والمجلس يفترض ان يتحقق هدف كبير على هذه القضية القضية تتطور وتكبر والعدد يزيد والمعاناة تزيد لان هذه الفئة متداخلة مع اهل الكويت.

ويفترض ان تكون هناك وقفة صادقة من المجلس لتجنيس من يستحق الجنسية لاننا لم نعطهم الاستقرار النفسي ولم نعط الحل الجذري وهذه قضية تهدد الامن الوطني والاستقرار في البلد ولابد ان نتحمل مسؤولياتنا واذا كان هناك سبب لعدم تجنيسهم فلتوضحه لنا الحكومة.

- فيصل الشايع: مشكلة البدون كبيرة تتحملها الحكومات السابقة والبدون يجب الا يتميز عن الوافدين بالحصول على رخصة القيادة وهناك من اخرج جوازه وحصل على مميزات ونصف البدون يملكون احصاء 65 وبعضهم سجل في عام

التتمة ص07

النائبان عبدالله التميمي وعسكر العنزي

البراك: لا بد أن تحدد الحكومة أولوية الأشخاص المستحقين للتجنيس

لاري: الحكومات والمجالس السابقة تتحمل مسؤولية عدم حل القضية

حماد: تقدمت باقتراح عدم جواز منح الجنسية إلا بقانون

الحويلة: وقفة جادة من المجلس والحكومة لتجنيس من يستحق

الشايع: يجب عدم تمييز البدون عن الوافدين في الشهادات وإجازات القيادة

نواب يعترضون على صيغة «ما لا يزيد عن 4000» ويطالبون بتعديلها

تتمة المنشور ص06

80 وهناك تزوير وتدليس ولعب ويجب ايقاف التجنيس حتى وضع ضوابط لايقاف التلاعب وتجنيس ابناء الكويتيات معيب جدا.

- فيصل الكندري: عقود من الزمن لملف البدون والحكومة لم تقم باجراءات بهذا الملف والحكومة تملك تفصيلات عن كل اسرة من البدون وهناك من عمل في النفط منذ اكثر من 50 عاما واليوم نجدهم بدون وهذا امر لا يمت بالانسانية بصلة.

ويجب ان تسارع الحكومة بتجنيس حملة احصاء 65 وما حصل من حث البعض على استخراج جوازات من دول اخرى يجب حل مشاكلهم.

- عبدالله الطريجي: يجب ان نفرق بين التجنيس والتعامل الانساني والاحصائيات تثبت ان هناك اشخاصا يحملون جنسيات اخرى وهذا القانون مجرد دغدغة مشاعر وعدد البدون قبل الغزو كان 220 الفا والان عددهم 96 الف ومن قاموا بتعديل وضعهم عددهم يفوق الـ 7000 وان كان هناك اشخاص مستحقون نحن لا نمانع ولكن من هب ودب لا يجوز ويجب نسجل شكرنا لوزارة الداخلية بكشف المزورين وانا ضد القانون لأنه قانون ضحك على البدون.

- عبدالله التميمي: بعدم وجود وزير الداخلية ننفخ بجربة مشقوقة والاخ الشايع قال الكلام الذي يخاطر الحكومة وينظرون للبدون كأن ليس لهم حقوق وملف البدون هو اخطر ملف وقنبلة موقوتة ولا يمكن تجاهلها وهذا القانون لو يتم تجنيس واحد اذا انتفى الغرض من القانون وما يحصل دغدغة مشاعر وحسابات انتخابية والكويت بلد الخير يعامل بها الناس بهذا الشكل وخل الحكومة تذهب للصليبية وتيماء وجنوب الاحمدي لينظروا كيف يعيش البدون وبعض البدون عندهم اوراق لا يملكها بعض النواب والوزراء وهل يعقل عسكري وعليه قيد أمني. وانا غير متفائل بهذا القانون.

- سلمان الحمود: اطلب شطب بعض الكلمات والكويت بلد دستور وقانون والحكومة تحاول معالجة القضية بشكل قانوني وهناك العديد من الاجراءات اتخذت ويجب الا تعطي رسالة ان هناك عدم اهتمام من الحالة الانسانية.

- عبدالله التميمي: مستعد اجيب من البدون مستحقين نريد تجنيسهم.

سعود الحريجي

- عسكر العنزي: ملف البدون وهذا القانون صوتنا عليه 8 مرات وما زال مكانك راوح والحكومة رفضت «لا يقل» عن 4 الاف ولو جنسنا 20 شخصا اكتفينا اذا غير معقول والقيود الامنية تنزل بالمطر على الاخوة البدون وهل يعقل عسكري عليه قيد امني وهناك بيع للجناسي سابقا ولايوجد حل لهذا الملف واقررنا بالسابق 12 بند حقوق مدنية وبعض النواب انحاشوا من القاعة وفي السبعينيات تم تجنيس من ينهي الثانوية العامة ويجب على رئيس اللجنة متابعة هذا الملف ويجب وضع حل لهذا الملف.

- سعود الحريجي: مما يؤسف ان هذا الملف مر عليه سنوات طويلة دون حل لهذه الفئة ووزارات الدولة ستقدم عمالة من الخارج لماذا لا توظف البدون والبدون مغربين في بلدهم والجميع يتفق على الحقوق والحياة الكريمة وهم لا ينتظرون الا العيش الكريم والبدون تعرضوا لممارسات واجبروا على استخراج وثائق سفر ونستهجن التأخير والمماطلة بتجنيس البدون.

- عدنان عبدالصمد: الحكومة غير جادة بالمرة في حل هذه المشكلة على الرغم من خطورتها كانت اجتماعية ثم سياسية ثم الان قضية امنية والحكومة تعتقد ان الزمن سيحل المشكلة بل عقدها أكثر نوقش هذا الموضوع في مجلس 81 وكان بالامكان حله بمنتهى السهولة وهناك عبث في التجنيس وهناك تزوير وبنظر الحكومة هذا العبث أتى بموافقة الحكومة وكان يفترض ان تنشر الاسماء في الجريدة الرسمية لكنها بعد الغزو لم تنشر لأنها اخذت الجنسية بليل. الآن هناك ابن الحفيد موجود وهناك من يصيد العقارب حق الانجليز وحتى نحن في المجلس لمجرد ابراء الذمة وهناك شباب يريدون الزواج والوظيفة وفي ظل الرفاهية لا يجدون اللقمة فهذه نقطة سواء والزمن لن يحل المشكلة وقدمنا قانونا للحقوق المدنية والانسانية والحكومة ترفض فالوظيفة حسب مزاج الوزراء وشخص في الجمارك من 1957 وابنه شهيد وطرد من الوظيفة وعبدالحميد الرفاعي شهيد من شهداء مسجد الامام الصادق وهو البدون الوحيد والجهاز المركزي للبدون يعقد البدون ويعقد الاجراءات وما يعطونهم البطاقة الامنية لأنهم ليسوا بدون. فعلى الاقل تطبيق الاقتراح بالحقوق المدنية والاجتماعية وتوظفهم بدلا من مئات الالاف التي تأتي بهما من الخارج وهم جزء من هذا المجتمع ويضحون في سبيل البقاء في هذا المجتمع ولن يخرجوا من هذا الوطن.

- ماجد موسى: قضية شائكة صار لها زمن طويل ولكن لو كانت هناك جدية لما استمرت هذه المشكلة ولا ينبغي ان نزايد على هذه القضية وتحتاج الى حلول وان الحكومة ما عندها قدرة فنحن نملك التشريعات والادوات في حل هذه القضية والعتب على نواب المجلس والمجالس السابقة التي لم تحل القضية.

- عسكر العنزي: 10 مرات طلع من المجالس الحالية والسابقة وحبست في الادراج وما يصير تهضم حق المجالس السابقة.

- فيصل الشايع: القانون مخالف للانسانية يحتاج الى وقف العمل به لأن ما يجنس ابناء الكويتيات الا بعد وفاة الام او وفاة الاب لذلك يجب اعادة النظر في هذا الجانب.

عدنان عبدالصمد

- عدنان عبدالصمد: نؤيد تجنيس ابناء الكويتيات ولكن القانون جزئي لا يحل المشكلة بصورة كاملة ولو الحكومة لم تجنس اي شخص فعندها ايضا تكون طبقت القانون يعني المشكلة في الحكومة اذا لم تتعاون ستعقد الامور.

- ماجد موسى: العتب عليك انت تشرع قانونا ونحن المقصرون لكن في المظاهرات نرى الشعارات.

- حمود الحمدان: المشكلة كبيرة وتنامت وتعاقب الحكومات والمجالس والحكومة هي المعنية بذلك والمعني من غير محددي الجنسية لا يأخذون حقوقهم في مثل هذه المشاكل وكلهم يهمشون وتعطى الجناسي بصفقات نيابية حكومية ولا يعطى المستحقون ولأناس معينين ونحذر من المساس بالعيش الكريم من حيث السكن والتعليم والصحة.

- حمدان العازمي: الاخوان وفوا وكفوا بالحجي الكلام يعاد ويكرر وبأن الحكومة غير جادة فما السبب؟ وقالوا من مجلس 81 وكانت الاعداد بسيطة فما السبب؟ فمن المستفيد من بقاء هذا العدد الكبير؟ هناك اطراف مستفيدة من عدم تجنيسهم مستحيل لا يوجد سبب هل لأن العدد الكبير به فئة غير مرغوب فيها؟ فلماذا تجاهل على حساب بلد ومصلحة بلد؟ الاعداد تراكمت وزادت ما سبب ذلك؟ الجهاز المركزي قال إنه أنجز المهمة التي كلف بها وحدد 34 الف يستحقون فلماذا لا تجنسهم؟

- د. خليل ابل: الناس سواسية لا تمييز بيهم بسبب الجنس او الاصل او الدين لا علاقة للمذهب والدين والجنس في الموضوع.

التتمة ص08

التميمي: بعض البدون لديهم إثباتات أفضل من بعض النواب والوزراء

الحريجي: سنوات عدة مضت من دون حلول جذرية للقضية

عسكر: يجب الالتزام بتجنيس 4 آلاف شخص وتطبيق القانون لإنهاء المشكلة

عبدالصمد: الحكومة غير جادة بالمرة في حل هذه المشكلة

موسى: نملك التشريعات والأدوات لإجبار الحكومة على حل قضية التجنيس

القضيبي يشارك في ملتقى مواجهة الإرهاب بالرياض

احمد القضيبي

توجه النائب أحمد القضيبي إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة امس وذلك للمشاركة في ملتقى مواجهة خطر الإرهاب والمنظمات الارهابية - رؤية برلمانية الذي سيعقد اليوم الخميس.

مطالبات نيابية بوضع حل جذري لقضية البدون وتجنيس جميع المستحقين

تتمة المنشور ص07

- جمال العمر: هذه الفئة شبعت متاجرة وتدفع الثمن الجنسية اصبحت اداة سياسية. الشكر والتقدير لوزير الداخلية لجهوده وتقدمت بعدة اقتراحات واولوية العمل لهم قبل الوافدين والحكومة أن تنظر بجانب انساني ونحن تحت ظل قائد العمل الانساني لا بد من النظر اليهم من جانب انساني وان ما توظفوا وين يروحون؟ من يستحق نجنسهم ومن لا يستحق طلعهم والله جريمة لأن ما يصير هذا ضد البشر وراتب البدون اقل من راتب الوافد لماذا؟ خطابي الى صاحب السمو لأن كل خيوط الحل بيد سموه بأن يوجه بالمساعدات لهذه الفئة والحكومة تتحمل مسؤولية هؤلاء البشر. أتمنى ان هذه الاقتراحات التي تخفف من معاناتهم في الجانب الانساني هذه معاناة وواقع فعلي يجب على المجلس ان يتخذ قرارا بإنهاء هذه المعاناة.

- خليل ابل: من يقرر كيف نتعامل مع بعض في هذا المجتمع ويفترض من يحدد العلاقات هي القوانين والناس سواسية في الكرامة وهناك قيم يجب ان نعمل عليها وهناك من ينظر نظرة دونية وعيال بطنها كلحة سيئة ومحشومين وهناك واجبات وحقوق وعلينا ان ندرك المشكلة في المجتمع.

- مبارك الخرينج: التجنيس حق سيادي بالدولة وهو من ضمن الدستور والقانون ولابد ان نقرر قانون البدون وحلا جذريا لهذا الملف ويجب ان نحل التركيبة السكانية وفئة البدون ملف سياسي واجتماعي وامني وانساني ولكن الملف الامني خط أمني ولا يكن ان نحل القضية وهناك مستحقون خصوصا من شاركوا بالحروب والسؤال اذا في بدون يحملون جنسية اخرى لماذا يتم السكوت عنهم؟

ماجد موسى

- د. عبدالرحمن الجيران: عدم حل هذه القضية يرفع تكلفة حلها في المستقبل وهي قضية انسانية وهناك جانب تعليمي والمجتمع طبقات لماذا لا تحتضن الطاقات من هذه الفئة وسوق العمل بحاجة لهم ومستقبل الكويت آمن ومستقر.

- سلطان اللغيصم (مقرر اللجنة): يجب الانتهاء من هذه القضية ونرى في رئيس الوزراء ووزير الداخلية النية الصادقة في تجنيس المستحقين وتصويتنا على القانون ترجمة لذلك ليكون بداية موفقة لاعطاء كل مستحق حقه. نحن نتكلم عن الفئة التي اكدت ان الوزارة واللجنة التنفيذية وقالوا انهم يستمعون والدستور الكويتي في الباب الثالث نص على الحقوق والواجبات العامة ولم يفرق بين الرجل والمرأة والجنسية الكويتية يحددها القانون ومن اقام في الكويت عام 1965 وما قبله وحافظه على الاقامة فيها وتعتبر اقامة الاصول مكملة لاقامة الفروع بشرط ان يكون الفرع مولودا بالكويت بشرط أن يصدر قانون بتحديد العدد كل عام.

وبخصوص لا يقل او لا يزيد عن 4 آلاف اقول انه في عام 1984 جاء القانون بتجنيس 800 شخص بما لا يزيد وعام 2000 بما لا يزيد عن 2000 شخص وعام 2007 بما لا يزيد عن 2000 شخص وتوافقت اللجنة

التتمة ص09

الحمدان: هناك جناسي تعطى بصفقات نيابية حكومية

العمر: الجنسية أصبحت أداة من أدوات السياسة

الجبري: سنجوب العواصم العالمية لوقف عدوان الأسد السافر على السوريين

قال نائب رئيس البرلمان العربي محمد الجبري إننا سنجوب العواصم العالمية من أجل وقف عدوان الأسد السافر على المدنيين السوريين.

وأضاف الجبري في تصريح عقب الاجتماع الطارئ للبرلمان العربي أنه تقرر تشكيل خمس وفود من البرلمان العربي لزيارة الأمم المتحدة وجنيف والدول الاوروبية مشيرا إلى ان الزيارة تهدف إلى الضغط على نظام الاسد لتطبيق قرارات مجلس الامن خصوصا القرار 2254 الرامي الى وقف اطلاق النار وحماية المدنين وضمان وصول المساعدات الانسانية.

وكان البرلمان العربي قد أصدر بيانا امس الاول في ختام الاجتماع الطارئ لهيئة مكتبه ولجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي لمناقشة تطورات الأوضاع في سوريا لا سيما مدينة حلب تحت شعار (من أجل وحدة سوريا) أعرب فيه عن تضامنه مع الشعب السوري ازاء ما يتعرض له من انتهاكات خطيرة نتيجة التصعيد الأخير للنظام السوري من القصف العشوائي والغارات الجوية ما أدى الى تدمير مستشفى القدس في 28 أبريل الماضي.

واعتبر البرلمان في بيان ان تلك الانتهاكات تشكل خرقا فاضحا لاتفاق وقف الأعمال العدائية ومعاهدات جنيف الأربع والقانون الدولي الانساني وقرار مجلس الأمن رقم (2254).

ودان البرلمان التنظيمات والجماعات الارهابية كافة خاصة تنظيم (داعش) وجبهة النصرة وحزب الله لما تقترفه من عمليات ارهابية ضد المواطنين الأبرياء خاصة الأطفال كما ندد بالممارسات غير الانسانية في ربوع سوريا كافة.

وأكد الالتزام بالثوابت الخاصة

محمد الجبري

بسيادة دولة سوريا واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها معتبرا أن الحل السياسي التفاوضي هو السبيل نحو التوصل الى توافق لانهاء الأزمة السورية مشددا على ضرورة اضطلاع الدول والمؤسسات العربية بدور فاعل في هذا السياق وعلى تفعيل مبادرة البرلمان العربي للوساطة من أجل المصالحة في سوريا.

ودعا الى استضافة احدى الدول العربية حوارا بين أطراف الأزمة السورية كافة أسوة بالمبادرات السابقة لعلاج بعض القضايا العربية في ضوء قرارات المرجعية الدولية.

وشدد على ضرورة الوقف الفوري للاقتتال في الأراضي السورية مع اقتراح تشكيل قوة حفظ سلام عربية كأحد الاجراءات الضرورية لصيانة الهدنة وادامتها خاصة في ضوء عدم نجاح الجهود الدولية السابقة في الحفاظ على وقف اطلاق النار ورفض صور التدخلات الخارجية كافة سواء الاقليمية أو الدولية منها على الأراضي السورية.

وقرر البرلمان مواصلة جهوده في الحوار مع البرلمانات الدولية والاقليمية والوطنية خاصة برلمانات الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن وبرلمانات دول الجوار العربي والاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي والأورو-متوسطي لدعم الحل السياسي والضغط على الحكومات لتثبيت الهدنة وضمان استمراريتها ولتوضيح ما تقوم به التنظيمات والجماعات الارهابية من جرائم ضد الانسانية.

ورأى ضرورة العمل نحو توحيد الجهود العربية لحل الأزمة السورية من خلال تنسيق الأدوار مع الأمين العام لجامعة الدول العربية والمجلس الوزاري والترويج لمبادرة ورؤية البرلمان العربي للخروج من الأزمة وبلورة رؤية عربية موحدة يتم تداولها مع كافة الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي.

كما أكد البرلمان العربي ضرورة تحمل المجتمع الدولي خاصة مجلس الأمن لمسؤولياته الكاملة والعمل على تنفيذ قراراته خاصة المتعلقة بوقف اطلاق النار في الأراضي السورية كافة واتخاذ التدابير اللازمة لذلك.

وقرر الدعوة الى حملة تضامنية انسانية عربية لتقديم المساعدات الانسانية العاجلة لجميع النازحين واللاجئين السوريين بالاضافة إلى مواصلة جهود البرلمان العربي في التواصل مع منظمات الاغاثة الانسانية الدولية وعلى رأسها الصليب الأحمر الدولي ومفوضية اللاجئين ومجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة.

كما قرر زيارة وفود البرلمان العربي للدول المستضيفة للاجئين السوريين من أجل العمل على رفع المعاناة عنهم وتقديم المساعدات الانسانية الضرورية خلال تلك المحنة الطارئة التي يمرون بها.

تكليف التعليمية التحقيق في مخالفات مكافآت الساعات الزائدة في التطبيقي

الخرينج: التجنيس حق سيادي للدولة ضمن الدستور والقانون

الجيران: عدم حل القضية سيرفع تكلفة حلها في المستقبل

اللغيصم: نرى في رئيس الوزراء ووزير الداخلية النية الصادقة في تجنيس المستحقين

الشايع: لست ضد تجنيس أبناء الكويتيات ولكن القانون معيب

الطريجي: سأذكركم العام المقبل كم فرد تم تجنيسه من البدون

طنا: القانون معيب ولن يخدم البدون وألغيت فقرة «غير محددي الجنسية»

د. عبدالرحمن الجيران

خليل ابل

تتمة المنشور ص08

مع الحكومة على (بما لا يزيد عن) واللجنة التشريعية بتحديد الحد الاقصى وليس الادنى.

- فيصل الشايع: كلامي واضح فلست ضد تجنيس ابناء الكويتيات ولكن القانون معيب فهو يحتاج طلاق الام او وفاة الاب لذلك طلبنا وقف هذا القانون واعادة النظر فيه.

- عبدالله الطريجي: انتم تقصون على البدون وسأذكرك العام القادم كم فردا سوف يتم تجنيسه.

- محمد طنا: القانون معيب ولن يخدم البدون والغيت فقرة من القانون وهي (غير محددي الجنسية).

- مبارك الخرينج: الفئة التي تحمل وثائق وجوازات والادلة الموجودة لدى الاخ صالح الفضالة الحكومة ويتكلم عنها وهل من يحمل جوازات سفر لماذا تسكتون عنهم من يستحق احصاء 1965 او الخدمات الجليلة او الشهادات العلمية لا نختلف عليها.

- عبدالله التميمي: الحكومة حولت 530 ملفا وعرض على مجلس الوزراء 600 ملف جاهز للتجنيس.

- عدنان عبدالصمد: المفروض من خلال تجربتنا مع الحكومة وعدم التزامها بما لا يزيد فالمفترض ان نستفيد من تجربتنا مع الحكومة بأن نغيرها الآن الى «بما لا يقل» نعم هو ليس حلا جذريا لكن على لاقل يساهم واذا غيرناه فمن دون شك سيساهم في حل جزء من المشكلة.

- صالح عاشور: كل الاقتراحات حول التجنيس للبدون ولكن القانون تم حذف كلمة البدون من التجنيس والاعمال الجليلة المادة 5 وزوجات الكويتيين تشملهن المادة 8 فعليا واعادة مادة البدون.

وكل التجارب تدل على ان الحكومة لا تلتزم بالعدد وفي هذه المسألة سوف يتم تجنيس غير البدون.

- سلطان اللغيصم: نحن امامنا قانون سوف نصوت عليه واذا لم تلتزم فبامكانكم تستجوبون واذا لم تف بوعدها فهذا عيب علينا نحن.

- الرئيس الغانم: هل يوافق على المشروع من حيث المبدأ.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الاولى للقانون وكانت النتيجة كالتالي:

موافقة: 31 عدم موافقة: 4 امتناع: 2 الحضور: 37

موافقة على المداولة الاولى.

- الرئيس مرزوق الغانم: هناك رسالة من امس الثلاثاء بشأن تكليف التعليمية التحقيق في مكافآت الساعات الزائدة.

(موافقة عامة)

- الرئيس مرزوق الغانم: اقترح عرض تقرير لجنة الشباب والرياضة عن دعم الاندية الرياضية والهيئات الرياضية.

- عبدالله الطريجي: هناك تعديل بتخصيص مبلغ 750 ألف دينار من الحكومة.

- خلف دميثير: استغرب التعديل لانه كأنه عملية مزاحية فليجعل سقفا ادنى واضحا.

- د. عبدالله الطريجي: المبلغ كان 500 ألف للأندية الشاملة الخاصة وكلها وهناك اندية متخصصة استغلت هذه الثغرة ورفعت قضايا على الدولة وكسبت 3 ملايين دينار واليوم نعالج هذه الثغرة بفقرة لا تزيد لكل الاندية التي تمارس جميع اللعبات والاندية التي لا تمارس جميع اللعبات تأخذ ما يناسبها من ميزانية.

- خلف دميثير: سوف تدخل المزاجية ويجب ان يكون القانون واضحا نريد ان تكون هناك ضوابط ونثق في وزير الشباب.

- الوزير سلمان الحمود: قبل 2007/7 كانت الهيئة العامة هي التي لديها الضوابط التي تحدد كل ناد سواء كان شاملا والاندية المتخصصة وفق نشاطها ووفق القانون رفعوا دعوى على الدولة وصدرت احكام وصرفت المبالغ والمطلوب الآن ان يكون هناك سقف اعلى يصرف وفق معايير وترشيد وبها مساواة للجميع.

- ماجد موسى: هل زيادة المبلغ يعطى للأندية التي لديها استثمار فهل يتساوون في المبالغ التي تأخذ الدعم؟!

- الوزير سلمان الحمود: قانون 2014/30 الخاص بالاستثمار وجد النظام اعلى كل الاندية الرياضية والهيئة تحرص على ان تتابع الاستفادة من قانون الاستثمار وبعض الاندية استفادت من القانون بالرغم من حرص الهيئة على ارسال التوضيحات وهناك عدالة على هذه الاندية والقانون واضح ويهدف الى دعم الرياضيين دون استثناء.

- صالح عاشور: هناك تمييز بين الأندية ومن خلال الـ 500 ألف سنوفر ونعطي للأندية التي لها اكثر من لعبة.

- فيصل الشايع: هذا القانون يحد من حصول بعض الأندية المتخصصة من الحصول على دعم الـ 500 الف يعني الـ 500 الف ثابتة ولكن ترشد الدعم عن الاندية المتخصصة.

- الوزير سلمان الحمود: هناك عدد كبير من الاندية تحت الإشهار وبعد حصول عدد من الاندية المتخصصة للحصول على 500 الف وهذا الهدف من القانون وهو تنظيم العملية لإعطاء كل ناد وفق نشاطه والحكومة قدمت المقترح بمبلغ لا يزيد عن 500 الف والحكومة حريصة كل الحرص على دعم الرياضة ووافقنا على اقتراح اللجنة بـ 750 الف ولكن بما لا يزيد.

- خلف دميثير: كأن الحكومة تعطي منة للشباب الكويتي انتم تريدون مستوى وبروزا للرياضة ولكنكم لا تريدون الصرف على الرياضة في الكويت.

- د. عبدالله الطريجي: نحن من طلبنا دعما للأندية الطلب من اللجنة.

- المادة الثانية: تدرج المبالغ اللازمة لتنفيذ هذا القانون في ميزانية الهيئة الرياضية اعتبارا من ميزانية 2017/2016.

وجرى التصريت نداء بالاسم على مشروع القانون بدعم الاندية الرياضية وكانت النتيجة كالتالي:

موافقون 40 والحضور 40.

موافقة على المداولة الاولى.

وجرى التصويت بالاسم على المداولة الثانية لمشروع القانون وكانت النتيجة كالتالي:

موافقون 42 والحضور 42.

- وزير الإعلام والشباب:

بدوري أسجل شكري لهذا المجلس الرياضي لدعم المتواصل للشباب وهذا التشريع يعزز جهود الدولة في دعم الرياضة والرياضيين والشكر للجنة والنواب على اهتمامهم بالرياضيين نعمل كل جهودنا على الخروج من ملف الايقاف الذي يعاني منه شبابنا.

جانب من جلسة أمس

التتمة ص10

إقرار مشروع قانون دعم الأندية الرياضية بما لا يزيد عن 750 ألف دينار سنويا

تتمة المنشور ص09

- فيصل الشايع: نؤكد وقوفنا مع اللجنة الشعبية المشاركة في المكسيك لرفع الحظر على ايقاف النشاط الرياضي ونريد محاسبة المتسبب في ايقاف دوحة الكويت رياضيا ونشكر كل من صوت معنا برفع الايقاف.

- خلف دميثير: نتمنى على الشعب الكويتي ان يلتئم وان تصفو النفوس ونترك الفلوس وامنية مواطن من القلب وأتمنى ان يكون هناك تضحيات لرفع الايقاف لا يجوز ان نتناحر مع بعضنا البعض.

- محمد الهدية: يفترض ان نناقش قانون البلدية وهناك تعديلات كثيرة ونرجو سحبه ليكون اول بند في الجلسة المقبلة وأي ملاحظة او تعديل يقدمها للجنة.

- روضان الروضان: كانت لدي ملاحظات في قانون البلدية وأتمنى من اللجنة ان يعدوا القانون بما لا يخالف نص المادة 133 من الدستور وان يكون هناك استقلالية للمجلس البلدي والمادة واضحة وارجو ان تؤخذ بعين الاعتبار.

د. يوسف الزلزلة

- عسكر العنزي: قدمنا طلب بتقديم قانون الصيدلة على قانون البلدية.

- جمال العمر: طلب رئيس اللجنة المرافق مشروع ويجب ان يدرس بشكل جيد وأتمنى موافقة الزملاء على سحبه وابقائه على جدول الاعمال.

- د. يوسف الزلزلة: من حق رئيس اللجنة ان يسحب القانون ولكن لدينا جلستان بإمكاننا ان نناقش فيها التشريعات 5/24 و6/7 وأرجو ان يقدم القانون في الجلسة المقبلة مع قانون المناقصات.

- مبارك الخرينج: أرجو من اللجنة ان تراعي عدم الإضرار بالمواطن الكويتي لأننا رأينا تعديلات تضر بالمواطن وخصوصا المادة التي تجوز حبس المواطن من 6 اشهر الى سنتين وكذلك قطع التيار الكهربائي.

- فيصل الكندري: نتمنى تكاتف الرياضيين ونحن كسلطة تشريعية نقدم الدعم الكامل للوفد الشعبي في المكسيك والذي يشارك به عبدالله المعيوف.

مبارك الخرينج

- وزير المواصلات: الحكومة لا تمانع في سحب القانون ليكون مدرجا على جدول اعمال الجلسة المقبلة.

- سعدون حماد: قانون الصيدلة مدرج ومكون من مادتين فقط لنصوت عليه اليوم.

- محمد الهدية: سيكون اجتماع اللجنة يوم الاحد المقبل الساعة 12 ظهرا لتقديم أي ملاحظات على قانون البلدية.

- الرئيس مرزوق الغانم: كل التعديلات التي وصلت الرئاسة سأسلمها الى اللجنة.

وترفع الجلسة الى الساعة التاسعة الى جلسة 5/24.

الزلزلة: نرجو تقديم القانون في الجلسة القادمة مع المناقصات

الخرينج: نطالب بمراعاة عدم الإضرار بالمواطن الكويتي في القانون

الكندري: نحن كسلطة تشريعية نقدم الدعم الكامل للوفد الشعبي في المكسيك

المعيوف: رؤساء الاتحادات الإفريقية والآسيوية وعدوا بالتصويت لرفع الإيقاف عن الكويت

قال رئيس الوفد البرلماني الرياضي الشعبي النائب عبدالله المعيوف ان الوفد الشعبي قام بعمل رائع طوال يوم امس الاول الثلاثاء اذا التقى مجموعة من رؤساء الاتحادات الافريقية وتحدث معهم عن ايقاف النشاط الرياضي.

وأضاف المعيوف ان الوفد قدم شرحا واضحا وكافيا مدعما بالمستندات والوثائق التي تبين صحة الموقف الكويتي وتفهم الاخوة الأفارقة الموقف الكويتي ووعدوا بالتصويت برفع الايقاف.

وتابع: كما التقى الوفد الشعبي رؤساء الاتحادات الآسيوية وأوضح لهم مدى الظلم الواقع على الشباب الرياضي بسبب الايقاف الذي لا يستند الى اي مسوغات قانونية وليس له علاقة برياضة كرة القدم فنيا. وأوضح: لاحظنا مدى حزن الاخوة على الرياضة الكويتية التي كانت تتزعم الرياضة الآسيوية خاصة كرة القدم وتفهموا ان الايقاف ليس هو الحل مشيرا إلى أنهم وعدوا بالدفاع عن قضية الكويت العادلة بالتصويت على قرار الايقاف في يوم غد 13 مايو الحالي.

واكد المعيوف استمرار الدعم الخليجي والعربي لرفع الايقاف بعد لقاء الاخوة الخليجيين والعرب والتحدث معهم وابدوا التزامهم المطلق برفع الايقاف.

ونقل المعيوف استغراب كل من التقى بهم الوفد الشعبي من موقف رئيس الاتحاد الكويتي لكرة القدم السلبي وعدم دفاعه وحرصه على رفع الايقاف عن بلده مما يثير علامات تعجب واستغراب؟

وعن تحركات الوفد البرلماني الرياضي الشعبي لرفع الايقاف عن الكويت قال المعيوف ان اعضاء الوفد التقوا اكثر من موفد لصحف عالمية اوربية وآسيوية وأمريكية وشرحوا لهم أسباب تواجد الوفد الشعبي في المكسيك للدفاع عن الرياضة الكويتية والرياضيين وايصال رسالة للعالم ان كرة القدم جزء من حياة الشعب الكويتي ولا يمكن حرمانه منها لاسباب ليست رياضية وليس له ذنب فيها مستطردا: واكدنا لهم اننا هنا لنحث اصدقاءنا في الفيفا للوقوف مع رفع الايقاف واسعاد الشعب والرياضيين الكويتيين حيث اوضحنا لهم اننا نمثل الرياضيين في الكويت وواجبنا ان نساهم في الدعوة لرفع الايقاف.

واكد المعيوف ان الوفد الشعبي سيستكمل عمله بالتواجد بفندق ريجنسي المخصص للوفود الآسيوية والتي تعقد اجتماعا تشاوريا الساعة 11بتوقيت المكسيك قبل بدء اجتماعات الكونغرس اليوم 12مايو مردفا: وبهذا التواجد للوفد الشعبي رسالة لمن يريد استمرار الايقاف ان ممثلي الشعب الكويتي يرفضون تعليق النشاط الرياضي وان املنا بالاخوة والاصدقاء في آسيا وثقتنا بهم كبيرة.

عبدالله المعيوف

التشريعات المنجزة منذ التأسيسي

أعدت جريدة الدستور ملفا شاملا ينشر على حلقات متتالية يسلط الضوء على أعداد وتصنيف التشريعات الصادرة منذ المجلس التأسيسي وتبين ان عدد التشريعات 3649 منها 1072 قانونا و677 اتفاقية و1900 قانون للميزانيات كما تبين ان المجلس الحالي 2013 اكثر المجالس انجازا للقوانين بـ97 قانونا و3 مراسيم وفي هذه الحلقة نتناول القوانين الصادرة في الفصل التاسع.

استهل أعماله 17 يوليو واستمر 4 سنوات

مجلس 1999: 337 تشريعا منها 50 قانونا و213 ميزانية و74 اتفاقية

التشريعات المنجزة في الفصل التاسع

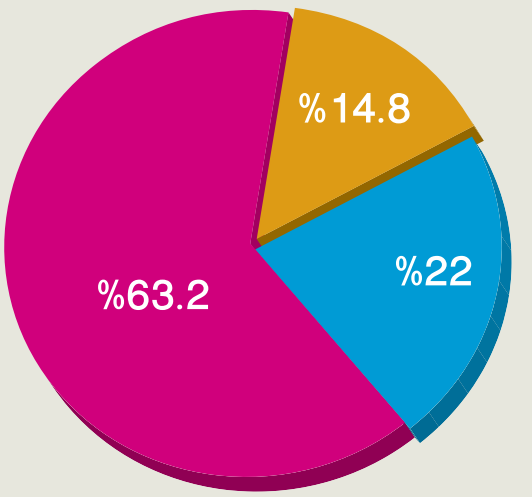

القوانين	القوانين	الاتفاقيات	الميزانيات والحسابات الختامية	الاجمالي
العدد	50	74	213	337
المعدل	%14.8	%22	%63.2	%100

.. وموزعة على أدوار الانعقاد

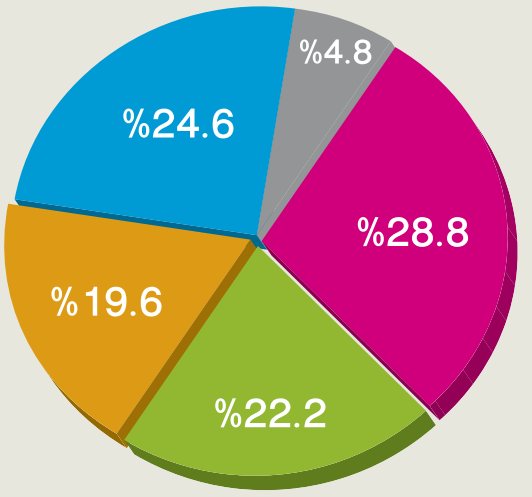

دور الانعقاد	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الاجمالي
العدد	16	97	75	66	83	337
المعدل	%4.8	%28.8	%22.2	%19.6	%24.6	%100

القوانين العامة موزعة على أدوار الانعقاد

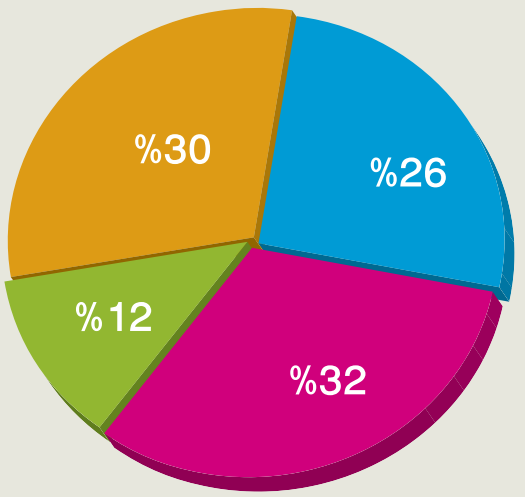

دور الانعقاد	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الاجمالي
العدد	13	16	6	15	50
المعدل	%26	%32	%12	%30	%100

صدر في الفصل التشريعي التاسع الذي استهل أعماله 17 يوليو 1999 واستمر 4 سنوات 337 تشريعا منها 50 قانونا و213 قانونا خاصة بالميزانيات والحسابات الختامية و74 اتفاقية

فقد تنوعت التشريعات الصادرة ما بين 50 قانونا بنسبة 14.8 % من إجمالي التشريعات الصادرة وبلغت الاتفاقيات الصادرة 74 قانونا باتفاقية بنسبة 22 % من إجمالي التشريعات و213 قانون ميزانية وحسابات ختامية بنسبة 63.2 % من إجمالي التشريعات الصادرة وتشير الاحصائيات بالنسبة للقوانين والمراسيم بقوانين أن هناك 20 قانونا جديدا من بين 50 قانونا بنسبة 40 % الباقي 30 تعديلا على قوانين قائمة بنسبة 60 %.

على صعيد أدوار الانعقاد بالنسبة للتشريعات الصادرة المتعلقة بالقوانين والاتفاقيات والميزانيات والحسابات الختامية فقد شهد دور الانعقاد الاول من الفصل التشريعي التاسع إقرار 16 قانونا بمعدل 4.8 % من إجمالي التشريعات الصادرة وعددها 337 وفي دور الانعقاد الثاني تم إقرار 97 قانونا بمعدل 28.8 % وفي دور الانعقاد الثالث فقد تم إقرار 75 قانونا بمعدل 22.2 %

وفي دور الانعقاد الرابع فقد تم إقرار 66 قانونا بمعدل 19.6 % وفي دور الانعقاد الخامس التكميلي فقد تم 83 قانونا بمعدل 24.6 %.

أما تصنيفات القوانين فقد صدر 11 تشريعا بشأن الاقتصاد والتجارة و8 قوانين بشأن القضاء والمحاكم و5 قوانين بشأن الجيش والشرطة و3 قوانين بشأن الادارة والتخطيط وقانونان لكل من الرعاية الاجتماعية والتعليم.

ومن أبرز القوانين الصادرة في الفصل التاسع دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية والسماح لغير الكويتيين بتملك الاسهم في شركات المساهمة الكويتية وإنشاء الجامعات الخاصة وتنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الاجنبي في دولة الكويت وتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2001 م وتنظيم الاعلان عن المواد المتعلقة بالصحة ومكافحه عمليات غسيل الاموال واصدار قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية وادعاءات ملكية العقارات المملوكة للدولة وتعديل بعض احكام القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة عقد الجلسات العادية لمجلس الأمة يومي الاثنين والثلاثاء مرة كل اسبوعين واعتبار جلسة الثلاثاء مكملة لجلسة الاثنين.

وفي التفاصيل أبرز القوانين الصادرة في الفصل التشريعي التاسع:

مكافحة عمليات غسيل الأموال

قانون رقم 35 لسنة 2002 في شأن مكافحة عمليات غسيل الأموال جاء فيه: عمليات غسيل الأموال هي عملية أو مجموعة من عمليات مالية أو غير مالية وتهدف إلى إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو عائدات أي جريمة وإظهارها في صورة أموال أو عائدات متحصلة من مصدر مشروع ويعتبر من قبيل هذه العمليات كل فعل يساهم في عملية توظيف أو تحويل أموال عائدات ناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن جريمة أو إخفاء أو تمويه مصدرها ويعد مرتكبا لجريمة غسيل الأموال كل من ارتكب أحد الأفعال التالية أو شرع في ارتكابها:

- إجراء عملية غسيل لأموال مع العلم بأنها متحصل عليها من جريمة أو متحصل عليها من فعل من أفعال الاشتراك فيها.
- نقل أو تحويل أو حيازة أو إحراز أو استخدام أو احتفاظ أو تلقي أموال مع العلم بأنها متحصل عليها من جريمة أو متحصل عليها من فعل من أفعال الاشتراك فيها.
- إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها مع العلم بأنها متحصل عليها من جريمة أو متحصل عليها من فعل من أفعال الاشتراك فيها.

ويجب على البنوك وشركات الاستثمار ومؤسسات وشركات الصرافة وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية والأشخاص الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير المالية الالتزام بما يلي:

- عدم الاحتفاظ بأي حسابات مجهولة الهوية أو حسابات بأسماء وهمية أو رمزية أو فتح مثل هذه الحسابات.
- التحقق من هوية عملائها وفقا لوثائق رسمية صادرة من الجهات المختصة بالدولة.
- الاحتفاظ بجميع المستندات والوثائق الخاصة بالمعاملات التي أجرتها سواء كانت محلية أو خارجية بما فيها صور من الهوية الشخصية لعملائها وذلك لمدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ إتمام المعاملة.
- الإبلاغ عن أي معاملة مالية مشبوهة اتصل علمها بها.
- تبني سياسة تدريب للمسؤولين والعاملين فيها بما يكفل إحاطتهم علما باستمرار بالمستجدات في مجال مكافحة عمليات غسيل الأموال.
- تبني إجراءات العمل ونظم الرقابة الداخلية الملائمة بما يمكنها من اكتشاف أي من تلك العمليات فور وقوعها والحيلولة دون استغلالها لتمرير العمليات المشبوهة. كما يجب على تلك المؤسسات المالية والأشخاص الالتزام التام بالتعليمات والقرارات الوزارية التي تصدر إليها من الجهات الحكومية المشرفة عليها بخصوص البنود السابق ذكرها وكذلك بأي تعليمات وقرارات وزارية أخرى ذات صلة بمكافحة عمليات غسيل الأموال.

ويعفى من المسؤولية الجنائية أو المدنية أو الإدارية الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون الذين يقومون بحسن نية بإبلاغ معلومات وفقا لأحكام هذا القانون حتى لو تبين سلامة وعدم إدانة العمليات المرتبطة بهذه البلاغات.

حقوق الملكية الفكرية

قانون رقم 64 لسنة 1999 في شأن حقوق الملكية الفكرية جاء فيه: يتمتع بحماية هذا القانون مؤلفو المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم أيا كانت قيمة هذه المصنفات أو نوعها أو الغرض من تأليفها أو طريقة التعبير عنها ويعتبر مؤلفا الشخص الذي يبتكر المصنف أو ينسب إليه عند نشره سواء أكان ذلك بذكر اسمه على المصنف أو بأي طريقة أخرى إلا إذا قام الدليل على خلاف ذلك وتشمل الحماية بصفة خاصة المصنفات التالية:

- المصنفات المكتوبة.
- المصنفات التي تلقى شفاها كالمحاضرات والخطب والمواعظ الدينية وما يماثلها.
- المصنفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية.
- المصنفات الموسيقية سواء أقترنت

التتمة ص12

التشريعات المنجزة منذ التأسيسي

أعدت جريدة الدستور ملفا شاملا ينشر على حلقات متتالية يسلط الضوء على أعداد وتصنيف التشريعات الصادرة منذ المجلس التأسيسي وتبين ان عدد التشريعات 3649 منها 1072 قانونا و677 اتفاقية و1900 قانون للميزانيات كما تبين ان المجلس الحالي 2013 اكثر المجالس انجازا للقوانين بـ97 قانونا و3 مراسيم وفي هذه الحلقة نتناول القوانين الصادرة في الفصل التاسع.

الجامعات الخاصة ومكافحة غسيل الأموال أبرز قوانين الفصل التاسع

الاتفاقيات المنجزة موزعة على أدوار الانعقاد

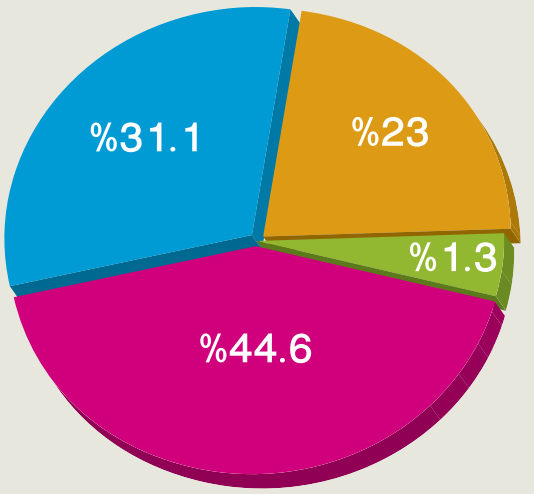

دور الانعقاد	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الاجمالي
العدد	17	1	33	23	74
المعدل	%23	%1.3	%44.6	%31.1	%100

الميزانيات والحسابات الختامية موزعة على أدوار الانعقاد

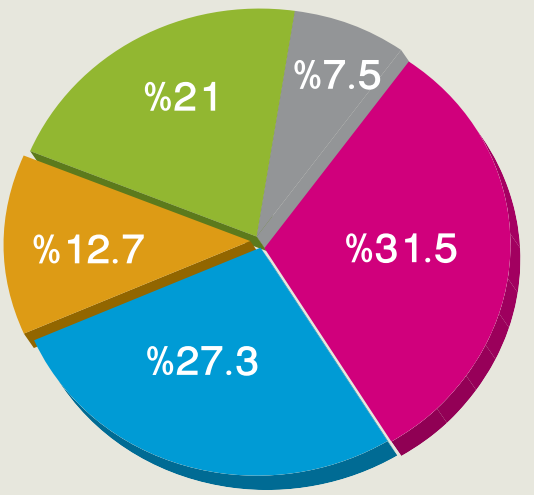

دور الانعقاد	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الاجمالي
العدد	16	67	58	27	45	213
المعدل	%7.5	%31.5	%27.3	%12.7	%21	%100

مقارنة بين القوانين والتعديلات عليها

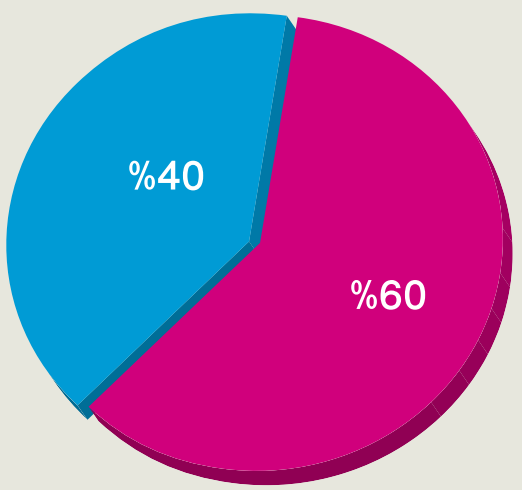

القوانين	القوانين الجديدة	تعديلات على القوانين	الاجمالي
العدد	20	30	50
المعدل	%40	%60	%100

تتمة المنشور ص11

بالألفاظ أم لم تقترن بها.
- المصنفات التي تؤدى بحركات أو خطوات وتكون معدة ماديا للإخراج.
- المصنفات السينمائية والمصنفات الإذاعية السمعية والبصرية.
- أعمال الرسم والتصوير بالخطوط أو الألوان أو الرسوم البيانية والعمارة أو النحت والفنون الزخرفية والحفر.
- أعمال التصوير الفوتوغرافي.
- أعمال الفنون التطبيقية سواء أكانت حرفية أم صناعية.
- الصور التوضيحية والخرائط الجغرافية والتصميمات والمخططات والأعمال المجسمة المتعلقة بالجغرافيا والطبوغرافيا وفن العمارة والعلوم.
- مصنفات الحاسب الآلي من برامج وقواعد بيانات وما يماثلها.
- المصنفات المشتقة والمترجمة.

وتشمل الحماية كذلك عنوان المصنف إذا كان متميزا بطابع ابتكاري ولم يكن لفظا جاريا للدلالة على موضوع المصنف.

ونصت المادة الثالثة يتمتع بالحماية أيضا من قام بإذن من المؤلف بترجمة المصنف إلى لغة أخرى ومن قام بتلخيصه أو تعديله أو شرحه أو غير ذلك من الأوجه التي تظهر المصنف بشكل جديد.

كما نصت المادة الرابعة للمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة هذا النشر وله وحده الحق في استغلال مصنفه ماليا بأي طريقة من طرق الاستغلال ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق إلا بإذن كتابي مسبق منه أو ممن يخلفه.

ونصت المادة السابعة أنه لا يجوز للمؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع إيقاعه أو تمثيله أو إلقاءه إذا حصل هذا في أي اجتماع خاص لا يأتي بأي حصيلة مالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

كما نصت المادة العاشرة أنه يجوز للصحف أو النشرات الدورية أو الإذاعة أو التلفاز وغيرها من وسائل الإعلام أن تنقل دون إذن المؤلف المقالات الخاصة بالمناقشات السياسية أو الاقتصادية أو الدينية التي تشغل الرأي العام في وقت معين مادام لم يرد في الأصل المنقول منه ما يحظر النقل صراح ويجب دائما في حالة النقل أو نشر اقتباس أو غيره ذكر المصدر واسم المؤلف بصورة واضحة.

دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية

قانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية جاء فيه: وضع سياسات استخدام القوى العاملة الوطنية في الجهات المختلفة ومتابعة تنفيذها بما يحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين وضع النظم التي تشجع القطاعات غير الحكومية على تشغيل القوى العاملة الوطنية وتقرير الحوافز المناسبة لجذب هذه القوى الى تلك الجهات وتعيين مراقبين لشؤون التوظف بالوزارات والادارات الحكومية والجهات الملحقة تابعين لديوان الخدمة المدنية واقتراح السياسات المتعلقة بتعديل تركيبة القوى العاملة بما يؤدي الى تنفيذ خطط احلال العاملة الوطنية محل العمالة الوافدة وفقا لما تسمح به امكانيات التطبيق وتؤدي الحكومة للمواطنين اصحاب المهن والحرف ولمن يعملون في جميع الجهات علاوة اجتماعية وعلاوة اولاده ويصدر مجلس الوزراء بناء على اقتراح المجلس القرارات المنظمة لذلك وتحدد هذه القرارات قيمة كل من العلاوتين المذكورتين وشروط استحقاقها والمهن والحرف والاعمال والجهات التي تنطبق عليه والمدة التي تستمر الحكومة خلالها في تأديتها على ان تكون علاوة الاولاد خمسين دينارا عن كل ولد وحتى الولد الخامس ويستحق كل كويتي عاطل عن العمل بدلا نقديا ويضع المجلس قواعد صرف هذا البدل وقيمته وتساهم الحكومة في تنمية القوى العاملة الوطنية في الجهات غير الحكومية بنسبة من تكلفة تدريب هذه القوى ويضع المجلس قواعد هذه المساهمة ويكون من بين معايير الاستفادة بالدعم العيني او المالي الذي تقدمه الجهات الحكومية الى أي جهة غير حكومية الالتزام بالنسبة التي يقررها مجلس الوزراء للعمال الوطنية ويحدد مجلس الوزراء نسبة العمالة الوطنية التي يجب ان يلتزم بها كل من يحصل من الحكومة على قسيمة او أي ميزة عينية او مالية اخرى بهدف مساعدته في ممارسة حرفة او مهنة او مباشرة عمل صناعي او تجاري او مهني او زراعي ويفرض على الجهات التي لا تتقيد بهذه النسبة رسم اضافي سنوي وفقا لما هو وارد بالمادة 9 من هذا القانون.

الجامعات الخاصة

قانون رقم 34 لسنة 2000 بإنشاء الجامعات الخاصة جاء فيه: تهدف الجامعة الخاصة إلى الإسهام في تحقيق أهداف التعليم العالي والتعليم التطبيقي وبما يحقق الربط بين هذه الأهداف واحتياجات المجتمع المتطورة وأداء الخدمات البحثية للغير وتخضع الجامعة الخاصة لإشراف وزارة التعليم العالي في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية وأحكام المرسوم الصادر بإنشائها وتحدد اللائحة التنفيذية الإجراءات التي تكفل التزام الجامعة بهذه الأحكام وتلتزم الكليات والجامعات الخاصة وفروع الجامعات الأجنبية بالآتي:
- إقامة منشآتها بما يكفل عدم الاختلاط بين الطلبة والطالبات في جميع الفروع والأنشطة التدريسية والطلابية.

الإدارة العامة للتحقيقات

قانون رقم 53 لسنة 2001 في شأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية جاء فيه: يرأس الإدارة العامة للتحقيقات مدير عام يعاونه نائب أو أكثر ومدعون عامون ورؤساء تحقيق أ ب ومحققون أ ب ج. ويتبع المدير العام للتحقيقات وزير الداخلية ويتبع أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات المدير العام ويشترط فيمن يعين في وظيفة محقق ج أن يكون مسلما وكويتي الجنسية وكامل الأهلية غير محكوم عليه قضائيا أو تأديبيا لأمر مخل بالشرف أو الأمانة ومحمود السيرة حسن السمعة وحاصلا على إجازة الحقوق أو الحقوق والشريعة ويكون تعيين مدير عام التحقيقات ونوابه بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية ويكون تعيين باقي أعضاء الإدارة العامة للتحقيقات بقرار من وزير الداخلية بناء على عرض مدير التحقيقات ويوضع المحقق ج تحت التجربة ويجوز فصله بقرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأي المدير العام للتحقيقات إذا ثبت أنه غير صالح للقيام بأعباء وظيفته ويعتبر مثبتا بمجرد ترقيته إلى الوظيفة الأعلى وتحسب مدة التجربة ضمن مدة الخدمة ويحظر على عضو الإدارة العامة للتحقيقات مزاولة أية أعمال تجارية أو صناعية أو مهنية أو أي عمل آخر يعارض أعمال وظيفته سواء بالذات أو بالواسطة وإبداء الآراء السياسية والتقدم للترشيح في الانتخابات العامة إلا إذا استقال من منصبه ويجوز إعادة من استقال منهم لهذا الغرض خلال سنة من تاريخ الاستقالة بقرار من وزير الداخلية.

التشريعات المنجزة منذ التأسيسي

أعدت جريدة الدستور ملفا شاملا ينشر على حلقات متتالية يسلط الضوء على أعداد وتصنيف التشريعات الصادرة منذ المجلس التأسيسي وتبين ان عدد التشريعات 3649 منها 1072 قانونا و677 اتفاقية و1900 قانون للميزانيات كما تبين ان المجلس الحالي 2013 اكثر المجالس انجازا للقوانين بـ97 قانونا و3 مراسيم وفي هذه الحلقة نتناول القوانين الصادرة في الفصل التاسع.

القوانين المنجزة في الفصل التشريعي التاسع

م	اسم القانون	تاريخ الجلسة	دور الانعقاد
1	قانون رقم 64 لسنة 1999 في شأن حقوق الملكية الفكرية	1999/12/14	الثاني
2	قانون رقم 65 لسنة 1999 في شأن الاجراءات التي تطبق على السفن المخالفة لقرار مجلس الامن الدولي.	1999/12/14	الثاني
3	قانون رقم 16 لسنة 2000 بتعديل بعض احكام القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة عقد الجلسات العادية لمجلس الأمة يومي الاثنين والثلاثاء مرة كل اسبوعين واعتبار جلسة الثلاثاء مكملة لجلسة الاثنين	2000/3/07	الثاني
4	قانون رقم 17 لسنة 2000 بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية	2000/3/07	الثاني
5	قانون رقم 18 لسنة 2000 بتعديل بعض احكام القانون رقم 30 لسنة 1964م بانشاء ديوان المحاسبة والمرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1978م بقواعد اعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي	2000/3/21	الثاني
6	قانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية	2000/4/18	الثاني
7	قانون رقم 20 لسنة 2000 بشأن السماح لغير الكويتيين بتملك الاسهم في شركات المساهمة الكويتية	2000/5/02	الثاني
8	قانون رقم 21 لسنة 2000 بتعديل بعض احكام المرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية.	2000/5/16	الثاني
9	قانون رقم 22 لسنة 2000 بتحديد العدد الذي يجوز منحة الجنسية الكويتية سنة 2000م بالتطبيق لاحكام البند ثالثا من المادة الخامسة من المرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959م بقانون الجنسية الكويتية	2000/5/17	الثاني
10	قانون 23 لسنة 2000 في شأن تعديل البند 2 من المادة 99 من القانون رقم 32 لسنة 1967م في شأن الجيش	2000/5/15	الثاني
11	قانون رقم 24 لسنة 2000 بتعديل بعض احكام القانون رقم 12 لسنة 1963م في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة مواد 43 160 161 162 164 والقانون رقم 1 لسنة 1993م في شأن حماية الاموال العامة تتالف لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة الميزانيات والحساب الختامي من 7 أعضاء وتحدد اختصاصات اللجنتين	2000/5/16	الثاني
12	قانون رقم 33 لسنة 2000 في شأن ادعاءات ملكية العقارات المملوكة للدولة	2000/6/26	الثاني
13	قانون رقم 34 لسنة 2000 بأنشاء الجامعات الخاصة	2000/6/26	الثاني
14	قانون رقم 1 لسنة 2001 بتعديل بعض احكام قانون التجارة الصادر بالمرسوم بالقانون رقم 68 لسنة 1980	2000/12/18	الثالث
15	قانون رقم 2 لسنة 2001 في شأن انشاء نظام لتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض الاستهلاكية والتسهيلات الائتمانية المرتبطة بعمليات البيع بالتقسيط	2000/12/18	الثالث
16	قانون رقم 3 لسنة 2001 بتعديل بعض احكام القانون رقم 4لسنة 1962في شأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية	2000/12/18	الثالث
17	قانون رقم 4 لسنة 2001 بتعديل بعض احكام القانون رقم 9 لسنة 1971 في شأن عدم اثبات السابقة الجزائية الاولى	2000/12/18	الثالث
18	قانون رقم 5 لسنة 2001 بشأن تسوية القروض الزراعية الممنوحة من خلال كل من بنك التسليف والادخار وبنك الكويت الصناعي	2000/12/18	الثالث
19	قانون رقم 6 لسنة 2001 بتعديل بعض احكام قانون الشركات التجارية رقم 15 لسنة 1960 م	2000/12/18	الثالث
20	قانون رقم 7 لسنة 2001 بالاذن للحكومة في توفير تسهيلات ائتمانية متكررة لبنك الكويت الصناعي	2000/12/18	الثالث
21	قانون رقم 8 لسنة 2001 في شأن تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الاجنبي في دولة الكويت	2001/3/27	الثالث
22	قانون رقم 9 لسنة 2001 بشأن اساءة استعمال أجهزة الاتصالات الهاتفية وأجهزة التنصت	2001/3/27	الثالث
23	قانون رقم 25 لسنة 2001 بتعديل بعض احكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية	2001/4/25	الثالث
24	قانون رقم 38 لسنة 2001 بتعديل القانون رقم 88 لسنة 1995م في شأن محاكمة الوزراء	2001/5/22	الثالث
25	قانون رقم 52 لسنة 2001 بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم 67 لسنة 1976 م في شأن المرور	2001/6/30	الثالث
26	قانون رقم 53 لسنة 2001 في شأن الادارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية	2001/6/25	الثالث
27	قانون رقم 55 لسنة 2001 باضافة مادة جديدة برقم 51 مكررا الى المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1978 م بقواعد اعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي	2001/6/25	الثالث
28	قانون رقم 56 لسنة 2001 بوقف العمل ببعض احكام المرسوم بقانون رقم 102 لسنة 1980 م في شأن الخدمة الالزامية والاحتياطية	2001/6/25	الثالث
29	قانون رقم 57 لسنة 2001 بتحديد العدد الذي يجوز منحة الجنسية الكويتية سنة 2001 م	2001/6/25	الثالث
.30	قانون رقم 18 لسنة 2002 بتعديل بعض احكام القانون رقم 65 لسنة 1999 في شأن الاجراءات التي تطبق على السفن المخالفة لقرارات مجلس الامن الدولي.	2001/12/26	الرابع
31	قانون رقم 35 لسنة 2002 في شأن مكافحة عمليات غسيل الاموال	2002/2/11	الرابع
32	قانون رقم 36 لسنة 2002 بتعديل بعض احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بالقانون رقم 38 لسنة 1980	2002/4/02	الرابع
33	قانون رقم 37 لسنة 2002 في شأن تعديل بعض احكام القانون رقم 36 لسنة 1982 في شأن رجال الاطفاء	2002/4/02	الرابع
34	قانون رقم 38 لسنة 2002 بتنظيم الاعلان عن المواد المتعلقة بالصحة	2002/4/02	الرابع
35	قانون رقم 39 لسنة 2002 ببعض الاحكام المتعلقة بحماية الملكية العقارية للدولة	2002/4/02	الرابع
36	قانون رقم 1 لسنة 2003 بتعديل بعض احكام التأمينات الاجتماعية الصادر بالامر الاميري رقم 61 لسنة 1976 وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين الصادر بالمرسوم بالقانون رقم 69 لسنة 1980	2002/12/30	الخامس التكميلي
37	قانون رقم 2 لسنة 2003 بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء.	2002/12/30	الخامس التكميلي
38	قانون رقم 3 لسنة 2003 في شأن اجراءات اصدار بعض الميزانيات الملحقة والمستقلة وحساباتها الختامية	2003/1/13	الخامس التكميلي
39	قانون رقم 4 لسنة 2003 بتعديل بعض احكام القانون رقم 40 لسنة 1972 بشأن حالات الطعن بالتمييز واجراءاته	2003/1/14	الخامس التكميلي
40	قانون رقم 11 لسنة 2003 بتعديل بعض احكام القانون رقم 38 لسنة 1964في شأن العمل في القطاع الاهلي	2003/4/01	الخامس التكميلي
41	قانون رقم 10 لسنة 2003 باصدار قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	2003/4/01	الخامس التكميلي
42	قانون رقم 30 لسنة 2003 باضافة قسم خاص بالبنوك الاسلامية الى الباب الثالث من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهن المصرفية	2003/4/29	الخامس التكميلي
43	قانون رقم 31 لسنة 2003 بتعديل بعض احكام القانون رقم 25 لسنة 1974 باعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	2003/4/29	الخامس التكميلي
44	قانون رقم 32 لسنة 2003 بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية	2003/4/29	الخامس التكميلي
45	قانون رقم 33 لسنة 2003 بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم 35 لسنة 1978 في شأن ايجار العقارات	2003/4/29	الخامس التكميلي
46	قانون رقم 69 لسنة 2003 بتعديل بعض احكام قانون تنظيم القضاء الصادر بالمرسوم بالقانون رقم 23 لسنة 1990	2003/6/09	الخامس التكميلي
47	قانون رقم 70 لسنة 2003 بتعديل بعض احكام قانون الانتخاب رقم 35 لسنة 1962 مواد 27 34 44 48 45 38 43 قانون انتخابات مجلس الأمة الناخب الذى لا يستطيع ان يثبت بنفسة رأية في الانتخابات يسر برأية الى رئيس اللجنة عقوبات لمكافحة الظواهر السلبية في الانتخابات	2003/6/10	الخامس التكميلي
48	قانون رقم 71 لسنة 2003 بتعديل بعض احكام القانون رقم 39 لسنة 2002 ببعض الاحكام المتعلقة بحماية الملكية العقارية للدولة	2003/6/09	الخامس التكميلي
49	قانون رقم 73 لسنة 2003 بإضافة مادة جديدة برقم 200 مكررا الى القانون رقم 17 لسنة 1960 باصدار قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية	2003/6/09	الخامس التكميلي
50	قانون رقم 74 لسنة 2003 بتعديل بعض احكام قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم 17 لسنة 1960 والقانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الاموال العامة	2003/6/09	الخامس التكميلي

التشريعات المنجزة منذ التأسيسي

أعدت جريدة الدستور ملفا شاملا ينشر على حلقات متتالية يسلط الضوء على أعداد وتصنيف التشريعات الصادرة منذ المجلس التأسيسي وتبين ان عدد التشريعات 3649 منها 1072 قانونا و677 اتفاقية و1900 قانون للميزانيات كما تبين ان المجلس الحالي 2013 اكثر المجالس انجازا للقوانين بـ97 قانونا و3 مراسيم وفي هذه الحلقة نتناول القوانين الصادرة في الفصل التاسع.

الاتفاقيات المنجزة في الفصل التشريعي التاسع

م	اسم القانون	تاريخ الجلسة	دور الانعقاد
1	قانون رقم 1 لسنة 2000 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت والجمهورية العربية السورية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل	2000/2/08	الثاني
2	قانون رقم 2 لسنة 2000 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت وجمهورية بولندا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال	2000/2/08	الثاني
3	قانون رقم 3 لسنة 2000 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت وجمهورية المانيا الاتحادية لتجنب الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال ولتعزيز العلاقات الاقتصادية	2000/2/08	الثاني
4	قانون رقم 4 لسنة 2000 بالموافقة على البروتوكول بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية الايطالية بتعديل بعض احكام الاتفاقية المبرمة بينهما لتجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ولمنع التهرب المالي والبروتوكول الاضافي الملحق بها	2000/2/08	الثاني
5	قانون رقم 5 لسنة 2000 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت والاتحاد السويسري بشأن تجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال	2000/2/08	الثاني
6	قانون رقم 6 لسنة 2000 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت وجمهورية كوريا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال	2000/2/08	الثاني
7	قانون رقم 7 لسنة 2000 بالموافقة على بروتوكول بشأن التحكم في النقل البحري للنفايات الخطرة والنفايات الاخرى عبر الحدود والتخلص منها	2000/2/08	الثاني
8	قانون رقم 8 لسنة 2000 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت والمملكة المغربية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	2000/2/08	الثاني
9	قانون رقم 9 لسنة 2000 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت والاتحاد السويسري للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	2000/2/08	الثاني
10	قانون رقم 10 لسنة 2000 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت ومنغوليا للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	2000/2/08	الثاني
11	قانون رقم 11 لسنة 2000 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت وجمهورية كازاخستان للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	2000/2/08	الثاني
12	قانون رقم 12 لسنة 2000 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت وروسيا الاتحادية بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال	2000/2/08	الثاني
13	قانون رقم 13 لسنة 2000 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت ومنغوليا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل	2000/2/08	الثاني
14	قانون رقم 14 لسنة 2000 بالموافقة على الاتفاقية بين دولة الكويت والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وايرلندا الشمالية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال	2000/2/08	الثاني
15	قانون رقم 15 لسنة 2000 بالموافقة على الاتفاقية بين دولة الكويت وجمهورية باكستان الاسلامية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل	2000/2/08	الثاني
16	قانون 25 لسنة 2000 بالموافقة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقليه	1994/8/06	الثاني
17	قانون رقم 35 لسنة 2000 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية بشأن المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة	2000/7/12	الثاني
18	قانون رقم 44 لسنة 2001 بالموافقة على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية	2001/6/18	الثالث
19	قانون رقم 1 لسنة 2002 بالموافقة على انضمام دولة الكويت الى الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي	2001/12/26	الرابع
20	قانون رقم 2 لسنة 2002 بالموافقة على انضمام دولة الكويت الى اتفاق تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر سنة 1982.	2001/12/26	الرابع
21	قانون قم 3 لسنة 2002 بالموافقة على اتفاقية تامبير المتعلقة بتقديم موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية للحد من الكوارث ولعمليات الاغاثه.	2001/12/26	الرابع
22	قانون رقم 4 لسنة 2002 بالموافقة على انضمام دولة الكويت الى الاتفاق بشأن المنظمة الهيدروجرافية الدولية.	2001/12/26	الرابع
23	قانون رقم 5 لسنة 2002 بالموافقة على تعديل ميثاق المنظمة الدولية للاقمار الصناعية المتنقلة انمارسات والملحق واتفاق التشغيل المتعلقين بها.	2001/12/26	الرابع
24	قانون رقم 6 لسنة 2002 بالموافقة على انضمام دولة الكويت الى اتفاقية الاعتراف بالاحكام الاجنبية وتنفيذها في المسائل المدنية والتجارية والبروتوكول التكميلي المرفق بها	2001/12/26	الرابع
25	قانون رقم 7 لسنة 2002 بالموافقة على الانضمام الى الاتفاقية الخاصة باعلان المحررات وتبليغها في الخارج في المواد المدنية والتجارية.	2001/12/26	الرابع
26	قانون رقم 8 لسنة 2002 بالموافقة على انضمام دولة الكويت الى معاهدة حول اخذ الدليل في الخارج في الموضوعات التجارية او المدنية.	2001/12/26	الرابع
27	قانون رقم 9 لسنة 2002 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت ومملكة السويد لتشجيع وحماية الاستثمارات	2001/12/26	الرابع
28	قانون رقم 10 لسنة 2002 بالموافقة على انضمام دولة الكويت الى اتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي.	2001/12/26	الرابع
29	قانون رقم 11 لسنة 2002 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت وجمهورية زيمبابوي للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	2001/12/26	الرابع
.30	قانون رقم 12 لسنة 2002 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت وجمهورية الفلبين للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	2001/12/26	الرابع
31	قانون رقم 13 لسنة 2002 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت والجمهورية التونسية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب فيما يتعلق بالضرائب على الدخل	2001/12/26	الرابع
32	قانون رقم 14 لسنة 2002 بالموافقة على انشاء مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلى نظام هذا المركز.	2001/12/26	الرابع
33	قانون رقم 15 لسنة 2002 بالموافقة على اتفاق بين حكومة دولة الكويت والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في اطار معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية والبروتوكول المرفق بها.	2001/12/26	الرابع
34	قانون رقم 16 لسنة 2002 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت والاتحاد الاقتصادي البلجيكي ولوكسمبورغ للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	2001/12/26	الرابع
35	قانون رقم 17 لسنة 2002 بالموافقة على انضمام دولة الكويت الى اتفاقية الاتجار الدولي في انواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض CTTES	2001/12/26	الرابع
36	قانون رقم 19 لسنة 2002 بالموافقة على الملحق الخاص بشأن الانعقاد الدوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.	2001/12/26	الرابع
37	قانون رقم 20 لسنة 2002 بالموافقة على تعديل بعض احكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون.	2001/12/26	الرابع

التشريعات المنجزة منذ التأسيسي

أعدت جريدة الدستور ملفا شاملا ينشر على حلقات متتالية يسلط الضوء على أعداد وتصنيف التشريعات الصادرة منذ المجلس التأسيسي وتبين ان عدد التشريعات 3649 منها 1072 قانونا و677 اتفاقية و1900 قانون للميزانيات كما تبين ان المجلس الحالي 2013 اكثر المجالس انجازا للقوانين بـ97 قانونا و3 مراسيم وفي هذه الحلقة نتناول القوانين الصادرة في الفصل التاسع.

م	اسم القانون	تاريخ الجلسة	دور الانعقاد
38	قانون رقم 21 لسنة 2002 بالموافقة على اتفاق بشأن امتيازات المحكمة الدولية لقانون البحار وحصاناتها.	2001/12/26	الرابع
39	قانون رقم 22 لسنة 2002 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت والجمهورية اللبنانية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.	2001/12/26	الرابع
40	قانون رقم 23 لسنة 2002 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت والجمهوية اللبنانية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال.	2001/12/26	الرابع
41	قانون رقم 24 لسنة 2002 بالموافقة على اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية مصر العربية	2001/12/26	الرابع
42	قانون رقم 25 لسنة 2002 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة مملكة هولندا للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	2001/12/26	الرابع
43	قانون رقم 26 لسنة 2002 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت ومملكة الدانمارك للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.	2001/12/26	الرابع
44	قانون رقم 27 لسنة 2002 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت والبوسنة والهرسك لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.	2001/12/26	الرابع
45	قانون رقم 28 لسنة 2002 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت وجمهورية ليتوانيا للتشجيع الحماية المتبادلة للاستثمارات.	2001/12/26	الرابع
46	قانون رقم 29 لسنة 2002 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل.	2001/12/26	الرابع
47	قانون رقم 30 لسنة 2002 بالموافقة علة اتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي الموقعة في مونتريال بتاريخ 28/5/1999	2001/12/26	الرابع
48	قانون رقم 31 لسنة 2002 بالموافقة على اتفاق مقر بين حكومة دولة الكويت وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية بشأن حصانات وامتيازات الجامعة العربية المفتوحة.	2001/12/26	الرابع
49	قانون رقم 32 لسنة 2002 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة مملكة هولندا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل	2002/2/11	الرابع
50	قانون رقم 33 لسنة 2002 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت وجمهورية كرواتيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال	2002/2/11	الرابع
51	قانون رقم 34 لسنة 2002 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية روسيا البيضاء لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال	2002/2/11	الرابع
52	قانون رقم 5 لسنة 2003 بالموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون.	2003/1/29	الخامس التكميلي
53	قانون رقم 6 لسنة 2003 بالموافقة على تعديل اتفاقية صندوق النقد الدولي	2003/1/29	الخامس التكميلي
54	قانون رقم 7 لسنة 2003 بالموافقة على معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية	2003/1/29	الخامس التكميلي
55	قانون رقم 8 لسنة 2003 بالموافقة على انضمام دولة الكويت الى الاتفاقية بشأن التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي.	2003/1/29	الخامس التكميلي
56	قانون رقم 9 لسنة 2003 بالموافقة على انضمام دولة الكويت الى الاتفاقية بشأن تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي او طارئ اشعاعي.	2003/1/29	الخامس التكميلي
57	قانون رقم 13 لسنة 2003 بالموافقة على انضمام دولة الكويت الى اتفاقية حول التسوية السلمية للمنازعات الدولية المبرمة في لاهاي بتاريخ 18 اكتوبر 1907.	2003/4/01	الخامس التكميلي
58	قانون رقم 14 لسنة 2003 بالموافقة على بروتوكول اضافي للاتفاق المعقود بين دولة الكويت والوكالة الدولية للطاقة الذرية من اجل تطبيق الضمانات في اطار معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية.	2003/4/01	الخامس التكميلي
59	قانون رقم 15 لسنة 2003 بالموافقة على انضمام دولة الكويت الى اتفاقية قمع الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية	2003/4/01	الخامس التكميلي
60	قانون رقم 16 لسنة 2003 بالموافقة على انضمام دولة الكويت الى بروتوكول قمع الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة القائمة في الجرف القاري	2003/4/01	الخامس التكميلي
61	قانون رقم 17 لسنة 2003 بالموافقة على تعديل دستور واتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات جنيف 1992 والملحق المرفق بكل منهما.	2003/4/01	الخامس التكميلي
62	قانون رقم 18 لسنة 2003 بالموافقة على وثائق مؤتمر الاتحاد البريدي العالمي المنعقد في بكين سنة 1999	2003/4/01	الخامس التكميلي
63	قانون رقم 19 لسنة 2003 بالموافقة على انضمام دولة الكويت الى تعديل مونتريال 1997 على بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الاوزون لعام 1987	2003/4/01	الخامس التكميلي
64	قانون رقم 20 لسنة 2003 بالموافقة على قرار الجمعية العمومية للمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية الصادر في دورتها الثالثة والعشرين بتعديل الفقرة 7 من المادة الثالثة من اتفاقية المؤسسه.	2003/4/01	الخامس التكميلي
65	قانون رقم 21 لسنة 2003 بالموافقة على بروتوكول بين دولة الكويت وجمهورية هنغاريا بتعديل الاتفاقية بين دولة الكويت وجمهورية هنغاريا بتجنب الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل وعلى رأس المال لتعزيز العلاقات الاقتصادية.	2003/4/01	الخامس التكميلي
66	قانون رقم 22 لسنة 2003 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة كندا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال	2003/4/01	الخامس التكميلي
67	قانون رقم 23 لسنة 2003 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية لتجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال.	2003/4/01	الخامس التكميلي
68	قانون رقم 24 لسنة 2003 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت وجمهورية سنغافورة لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.	2003/4/01	الخامس التكميلي
69	قانون رقم 25 لسنة 2003 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية النمسا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال ولتعزيز العلاقات الاقتصادية.	2003/4/01	الخامس التكميلي
70	قانون رقم 26 لسنة 2003 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة روسيا البيضاء للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.	2003/4/01	الخامس التكميلي
71	قانون رقم 27 لسنة 2003 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية سلوفينيا للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.	2003/4/01	الخامس التكميلي
72	قانون رقم 28 لسنة 2003 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة اوكرانيا للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.	2003/4/04	الخامس التكميلي
73	قانون رقم 29 لسنة 2003 بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت وجمهورية الهند للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.	2003/4/01	الخامس التكميلي
74	قانون رقم 8 لسنة 2004 بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية العربية السورية لتشجيع وحماية الاستثمار	2004/1/06	الخامس التكميلي

مجلس الأمة يستضيف الاجتماع الـ 19 لأمناء البرلمانات الخليجية الاثنين

يستضيف مجلس الأمة فعاليات الاجتماع التاسع عشر للامناء العامين لمجالس الشورى والنواب والوطني والامة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت رعاية رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

وتقام فعاليات المؤتمر خلال الفترة من 16 الى 17 مايو حيث ستكون جلسة الافتتاح في تمام الساعة التاسعة والنصف صباحا بفندق الشيراتون.

البيئة: الكويت ممر للطيور المهاجرة خليجيا

أحد الطيور المهاجرة

قالت الجمعية الكويتية لحماية البيئة إن الكويت تعد عنق الزجاجة لمسار الطيور المهاجرة عبر الخليج العربي خلال رحلتي الهجرة الخريفية والربيعية

وقال رئيس فريق رصد وحماية الطيور في الجمعية سعد النوري بمناسبة اليوم العالمي لهجرة الطيور الذي يصادف الـ11 من مايو سنويا ان أسرابا من الطيور المهاجرة تصل إلى البلاد سنويا خلال رحلتين إحداهما خريفية ويكون مسارها من الشمال إلى الجنوب في الفترة من منتصف أغسطس حتى يناير من كل عام ومن أبرزها طيور الفلامنغو والعقبان والنسور واللوهة وبعض أنواع البط.

وأضاف أن الرحلة الثانية لهجرة الطيور تسمى الربيعية وتكون في الفترة من فبراير حتى بداية مايو من كل عام وهي رحلة من الجنوب إلى الشمال ومن أبرز طيور العقبان والمغردات والصرد.

ولفت إلى أن الاحصائية الأخيرة أظهرت أن عدد الطيور المستوطنة والمهاجرة عبر الكويت بلغت 407 أنواع يستقر البعض منها بالبلاد لأشهر ومنها الفلامنغو الذي تمكث نحو شهرين وكذلك الطيور المائية وبعض أنواع البط التي تمكث طوال فصل الشتاء.

جناح الكويت بمعرض فلسطين للكتاب يجذب المثقفين

يشهد جناح الكويت بمعرض فلسطين الدولي للكتاب اقبالا كبيرا يجسد مكانتها في قلوب الفلسطينيين.

وقال رئيس الوفد الكويتي بالمعرض منصور العنزي لكونا إن أعدادا كبيرة من المثقفين وطلبة المدارس والمواطنين الفلسطينيين تقبل على جناح الكويت كما ان اعدادا كبيرة من الكتب تم بيعها خلال الأيام الماضية خاصة من الإصدارات العلمية والروايات الكويتية. ووصف اختيار الكويت ضيف شرف للمعرض بأنه رسالة لما قدمته الكويت من دعم للشعب الفلسطيني

وأوضح أن الفعاليات التي أقيمت على هامش المعرض لاسيما الثقافية شهدت إقبالا كبيرا من الفلسطينيين ما عكس رغبتهم في التواصل مع أشقائهم في الكويت.

جناح الكويت في معرض الكتاب الفلسطيني

من جهته قال الشاعر الفلسطيني المتوكل طه إن الكويت أضافت حضورا عربيا متميزا بمشاركتها كونها تعتبر منذ حقبة الخمسينيات من القرن الماضي واحة النماء الثقافي والإعلامي مشيرا إلى أن دولة الكويت من الديمقراطيات المبكرة في العالم من جانبه قال الأمين العام لاتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين مراد السوداني ان انخفاض الأسعار في الجناح الكويتي جعل الكتاب في متناول الجميع وكتابا لكل أسرة نظرا لصعوبة الوضع الفلسطيني مضيفا أنه يوفر أيضا قيمة جمالية وثقافية ومعرفية وشكل لحظة فرح للفلسطيني.

العنف ضد المرأة.. ظاهرة مغيبة في الكويت

على الرغم من احصاءات الأمم المتحدة التي تشير إلى أن العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية تعانيها أكثر من 70 في المئة من النساء فإنها تظل مغيبة في الكويت لاعتبارات اجتماعية على حد قول خبراء.

وتؤكد الأمم المتحدة أن هذه الظاهرة تهدد المجتمعات وتعوق التقدم في العديد من المجالات مشيرة إلى أن مكافحته أمر ممكن وحتمي وأن التصدي له يحتاج إلى توحيد الجهود.

وعن هذا الأمر قالت عضو هيئة التدريس في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة الكويت د. سهام القبندي لكونا إن من أكثر أنواع العنف في الكويت العنف اللفظي والمعنوي والإهمال وعدم الدعم والمساندة وانعدام الحوار وتحوله إلى لغة عنيفة مليئة بالشتائم والاستهزاء او التهديد.

وأضافت القبندي أنه رغم كل النجاحات التي حققتها المرأة لكنها مازالت تحتاج إلى التمكين وزيادة ثقتها بإمكاناتها وقدراتها في إدارة حياتها وعملها بنجاح وفهم حقوقها وواجباتها ورفضها أن تعيش تحت القمع والعنف الأسري.

من جهتها قالت استشارية العلاقات الأسرية منى الصقر إنه لا توجد إحصاءات واضحة في الكويت عن حالات العنف لأن الغالبية يعتبرونها قضايا خاصة جدا ويجب أن تكون غير معلنة إضافة إلى أنها عندما تحول إلى المحاكم تحول إلى قضايا جنح أو جنايات.

ولفتت إلى أنها تقدمت بمقترح للأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع وزارة العدل لإنشاء مركز للعنف لكن لم تتم الموافقة عليه إلى الآن وقد آن الأوان لإنشاء هذا المركز لأهميته في متابعة حالات العنف ليس من الرجل ضد المرأة وإنما ايضا من المرأة ضد الرجل والتي لمستها بكثرة في الآونة الأخيرة في المحاكم.

بدورها قالت مديرة المركز الإقليمي للطفولة والأمومة التابع لوزارة التربية د. سعاد السويدان إن مواجهة العنف والحد منه يكونان من خلال تفعيل دور القضاء والحد من ظاهرة الإفلات من العقاب والتسليم باحتياجات الضحايا والتجاوب معها داعية إلى تنفيذ القوانين والسياسات وتطبيقها.

الوفيات

● **إبراهيم عبدالله إبراهيم التركي الفيلكاوي، 63 عاماً، (شيع)**، رجال: السلام، ق3، ش322، م11، تلفون: 99619974، نساء: هدية، ق5، ش26، م9، تلفون: 99039227

● **جاسم محمد عبدالله الصالح، 46 عاماً، (شيع)**، رجال: بالمقبرة فقط، تلفون: 50680085، نساء: الأندلس، ق3، ش6، م109، الدور الأول، شقة 3، تلفون: 98839493

● **كفاية سيد عبده عصفور، زوجة: يوسف محمد خلف اليتامى، 70 عاماً، (شيعت)**، رجال: العديلية، ق2، شارع عبدالله النوري، ج27، م6A، تلفون: 99712910، نساء: الزهراء، ق3، ش303، م20، تلفون: 66002141 - 99677121

● **خنساء عبدالعزيز رشيد الحصان، زوجة: طارق حسين السيار، 49 عاماً، (شيعت)**، رجال: مشرف، ق5، طريق 57، م8، تلفون: 55727277، نساء: الزهراء، ق5، ش501، م11، تلفون: 25240353

● **وليد داود سليمان العبيدان، 57 عاماً، (شيع)**، الزهراء، ق3، ش310، م6، تلفون: 97719956، هاتف نساء: 55362262

● **محمد مروي مارق العتيبي، 34 عاماً، (شيع)**، صباح الناصر، ق1، ش22، م14، تلفون: 65556526 - 55020511

● **صفية عبدالله الهاجري، أرملة: حمود مهنا الهاجري، 94 عاماً، (تشيع التاسعة صباح اليوم)**، رجال: حطين، ق1، ش116، م1، تلفون: 99076701، نساء: عبدالله المبارك، ق1، ش113، م78، تلفون: 99662442

● **إبراهيم راشد إبراهيم الراشد، 74 عاماً، (يشيع بعد صلاة عصر اليوم)**، رجال: السلام، ق1، ش128، م23، تلفون: 99645555، نساء: الرميثية، ق1، ش17، م12، تلفون: 25610081

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	03:29
الشروق	04:58
الظهر	11:44
العصر	03:20
المغرب	06:31
العشاء	07:57

aldostoor الدستور
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع